للحديث تتمة...

عرب باعوا روحهم

نضال محمد وتد

لا شيء يعكس ما حدث في مجلس «الجامعة العربية» وجلسة وزراء الخارجية العرب، سوى ما قاله محمود درويش قبل أربعين عاماً. هذه هي الحقيقة الوحيدة التي يؤكدها إسقاط مشروع القرار الفلسطيني بإدانة الاتفاق الثلاثي بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي. هذه هي حقيقة الأنظمة العربية، فهي تخشى على عروشها من غضب «رومها» أكثر مما تخشى على أوطانها وشعوبها، وإلا ما كانت تجاهر بهذا الرفض للقرار الفلسطيني. وما كانت لتتجرأ على فلسطين وقضيتها، لو لم تكن هذه الأنظمة منذ يومها الأول، بعيدة كل البعد عن قضية فلسطين وأهلها وشعبها، تماماً مثلما كانت بعيدة عن شعوبها وآمالها هي، وكل ما قالته واجترته عن «قضية العرب الأولى» لم يكن سوى «معسول الكلام»، وضريبة تدفعها للتغطية على حقيقتها.

هل حقاً يعتقد من هللوا للتطبيع الإماراتي، ومن سكتوا عن هذا التطبيع، أنه يمكنهم أن يخدعوا شعب فلسطين والشعوب العربية الغلوبة على أمرها، بقولهم إنهم يصرون على المبادرة العربية. وهم من يقومون بأنفسهم بخرق هذه المبادرة ويرفضون إدانة من يخرج عن إجماع هو «أضعف الإيمان». ألا يعني رفض الإدانة قبولا بالفعل وتأييدا له؟ ما قام به مجلس الجامعة العربية هو باختصار شديد قولهم للفلسطينيين اذهبوا أنتم وفلسطين للجحيم، أما نحن فلنا مستقبلنا مع إسرائيل، وسلام ينتظرنا مع إسرائيل، وتطبيع وحب ووئام لا تعكرها صفوه...

هذا هو باختصار ما تريده الأنظمة العربية، سواء تلك التي قادت الثورات المضادة، أم تلك التي تتلفع بالممانعة وهي تقتل شعبها وتشرده في أصقاع الأرض حفاظاً على بقائها... ما الفرق بين من يسلم رقبته؛ ورقبة شعبه لجاريد كوشنر وبنيامين نتنياهو، وبين من يسلم رقبته ورقبة شعبه لفلاديمير بوتين، وهل ننتظر الفرج ممن يغازل إيمانويل ماكرون وينتظر عودته حاكماً للبنان؟

لم يعد من أمل يرتجى من أنظمة تسابق الريح لكسب ود كوشنر وماكرون وبوتين، ولم يعد أمام الفلسطيني إلا أن يعيد لبداياته الأولى وأن يعيد الاعتماد على نفسه، على شعبه وقدراته الداخلية، على وحدته الوطنية، بعيداً عن كل الاعتبارات الفئوية والفصائلية، وبعيداً عن خطاب الاعتذار أو الاستحياء من أنظمة وجامعة لا تستحي من عهرها السياسي بعد سقوطها الوطني والقومي. تباً لجامعة عربية تختلف على عروبة فلسطين وتتفق على التطبيع.

SCOOP

اتصالات مصرية أميركية لإحداث اختراق في الأزمة الخليجية

القاهرة ـ العربي الجديد

تتحرك الإدارة الأميركية، بقيادة الرئيس دونالد ترامب، في الوقت الراهن، في أكثر من اتجاه لتحقيق مكاسب قبيل الانتخابات الأميركية المقرر أن تُجرى في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، عن اتصالات موسعة خلال الأيام القليلة الماضية، بين مسؤولين في إدارة ترامب والنظام المصري، في محاولة للتوصل إلى حل لإنهاء الحصار الرباعي، من جانب السعودية والإمارات ومصر والبحرين، على قطر.

وقالت المصادر إن الإدارة الأميركية الحالية تسعى للعمل على عدد من ملفات الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، قبيل الانتخابات الأميركية، في محاولة لتجاوز تراجع حظوظ ترامب، أخيراً، بسبب الأوضاع الاقتصادية، والتأثيرات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، وهو ما دفعها للضغط، خلال الفترة الراهنة، لإتمام اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، وكذا لعبها دوراً فاعلاً في الأزمة الليبية، لتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، والضغط على حلفائهم لإنجاح اتفاق وقف إطلاق النار، والحد من تنامي الدور الروسي في ليبيا.

وأشارت المصادر إلى أن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو وصهر الرئيس الأميركي جاريد كوشنر، يجريان سلسلة من الاتصالات مع قادة الدول الخمس، قطر والإمارات والسعودية والبحرين ومصر، من أجل التوصل لحل للأزمة المستمرة منذ نحو 3 أعوام. وأكدت المصادر أن «إدارة ترامب تسعى لتحقيق مكسب جديد لها، وتحقيق مزيد من الحصار على إيران، عبر إتمام المصالحة الخليجية». وبحسب المصادر الدبلوماسية، فإن الموقف المصري، بعد نحو ثلاث سنوات من اندلاع الأزمة، بات أقل تشدداً نحو قطر، ولكن في النهاية، الأمر مرتبط بحد أدنى من التفاهمات مع القاهرة والعواصم الخليجية الشريكة في القرار. وقالت: «على الرغم من أن هناك أوضاعاً جديدة نشأت، فإن التوصل لحل نهائي وحاسم للأزمة الخليجية ربما يكون مستحيلاً حالياً، لكن يمكن التوصل لاتفاق مبدئي يضمن التهدئة بين الأطراف المختلفة».

الموقف المصري، بعد 3 سنوات من الأزمة، بات أقل تشدداً

وأشارت المصادر إلى أن المقترحات الأميركية طرحت إعادة النظر في بعض إجراءات المقاطعة، (في إشارة إلى الحصار)، التي اتخذها الرباعي العربي بحق قطر، على أن يسبق موعد الانتخابات الأميركية إعلان إلغاء بعض تلك الإجراءات، كخطوة تمهيدية لبدء مفاوضات موسعة لإنهاء الأزمة.

وأوضحت المصادر: «على سبيل المثال، وعلى الرغم من القطيعة بين القاهرة والدوحة، إلا أن هناك ملفات شهدت تنسيقاً غير مباشر بينهما، مثل ملف الأوضاع في قطاع غزة ووضع حركة حماس».

وترجع الأزمة إلى يونيو/حزيران من العام 2017، عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وفرضت عليها حصاراً، بزعم «دعمها للإرهاب»، وهو ما تنفيه الدوحة، وتتهم الرباعي بالسعي إلى فرض الوصاية على قرارها الوطني. وكشف وزير الخارجية القطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في يونيو الماضي، عن مبادرة جديدة لإنهاء الأزمة الخليجية، مؤكداً أن بلاده منفتحة على إجراء مفاوضات.

وقال الشيخ محمد، في مقابلة مع قناة «الجزيرة» في الذكرى الثالثة للحصار: «منفتحون على الحوار، ومن يتقدم بخطوة نتقدم عشراً، شرط أن تكون جادة وصادقة». وأكد أن الأجواء إيجابية بشأن هذه المبادرة، آملاً أن تسفر عن خطوات بخلاف ما حدث العام الماضي. وأشار إلى أن الحوار مع السعودية نهاية العام الماضي كان إيجابياً «لكنه توقف دون معرفة الأسباب، ونأمل أن تختلف المبادرة الجديدة عن سابقاتها ونجد جدية بالتعامل مع مبادرة الكويت». وكانت الكويت بذلت منذ بدء الأزمة محاولات عدة للتوصل إلى حل لها.

تصريحات تمهيدية منذ مطلع سبتمبر

مهد مسؤولون أميركيون، منذ مطلع الشهر الحالي، لإمكانية إحداث خرق في الأزمة الخليجية. وقال مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر (الصورة)، الأربعاء الماضي، إن بلاده تأمل التقريب بين أطراف الأزمة الخليجية في غضون أسابيع. وكان كبير مستشاري الرئيس الأميركي جاريد كوشنر قال لقناة «الجزيرة»، أخيراً، إن قادة دول الخليج يرون أن الأزمة قد طالت أكثر مما ينبغي.

بن والاس يثمن موقف قطر

قال وزير الدفاع البريطاني بن والاس (الصورة)، في حوار أجرته معه وكالة الأنباء القطرية «قنا»، إنه تطرق خلال زيارته الدوحة أول من أمس إلى الخلاف الخليجي، وعن العمل الذي يجب القيام به لحل ذلك الخلاف ورأب الصدع الحاصل. وثمّن موقف دولة قطر، والذي وصفه بـ«التصرف الصحيح المستند إلى القانون الدولي»، بدفاعها عن مجالها الجوي. كما أشاد بدور قطر في توفير الاستقرار للمنطقة.

يحدث الآن

سادت أخيراً أجواء إيجابية على صعيد الأزمة الليبية، لا سيما بعد حصول تقدم عقب الحوار في المغرب، والمحادثات في سويسرا التي أعلنت الأمم المتحدة على إثرهما أنها ستطلق «قريباً» ترتيبات حوار شامل في ليبيا

عودة الاحتجاجات الشعبية في مدن الشرق

تفاؤل بالحوار الليبي

بوزنيقة ـ عادل نجدي
طرابلس ـ العربي الجديد

يتسم التفاؤل بشأن حصول اختراق في جدار الأزمة الليبية، مع إعلان وفدي المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق، مساء أول من أمس الخميس، في ختام لقاءاتهما في مدينة بوزنيقة المغربية، عن توصلهما إلى اتفاق شامل حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي المناصب السيادية بهدف توحيدها. في حين أعلنت الأمم المتحدة، الخميس، أنها «ستطلق قريباً، الترتيبات اللازمة، لاستئناف الحوار السياسي الليبي الشامل»، وذلك بناءً على مشاورات سويسرا التي عقدت أخيراً بين شخصيات ليبية، وكذلك مشاورات المغرب، حسب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك. في المقابل، فإنّ الأوضاع على الأرض ليست بنفس القدر من الإيجابية، إذ تتسع التظاهرات المعترضة على تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وكشفت مصادر ليبية لـ«العربي الجديد»، أنّ وفدي برلمان طبرق والمجلس الأعلى للدولة الليبي، سيعودان في 25 سبتمبر/ أيلول الحالي إلى المغرب من أجل استئناف الحوار، الذي انعقد من 6 إلى 10 سبتمبر بمدينة بوزنيقة، واستكمال النقاش حول القضايا التي لا تزال عالقة. وحسب المصادر التي فضلت عدم ذكر اسمها، فإنه «بعد الاختراق الكبير الذي حصل خلال جلسات الحوار الليبي بوزنيقة من خلال التوصل إلى اتفاق شامل حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي المناصب السيادية التي تنص عليها المادة 15 من اتفاق الصخيرات، ينتظر أن ينكب الفرقاء الليبيون خلال عودتهم إلى بوزنيقة على قضايا حساسة تتعلق بإعادة هيكلة المجلس الرئاسي والحكومة».

وكان وفدا برلمان طبرق والمجلس الأعلى للدولة الليبي، قد أعلنا مساء أول من أمس الخميس، في بيان بختام جلسات الحوار التي جمعتهما منذ يوم الأحد الماضي بمدينة بوزنيقة، عن التوصل إلى اتفاق شامل حول المعايير والآليات الشفافة والموضوعية لتولي المناصب السيادية. وتنص المادة 15 من اتفاق الصخيرات في فقرتها الأولى على أنّ مجلس النواب يقوم بالتشاور مع مجلس الدولة، للوصول إلى توافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية التالية: محافظ مصرف ليبيا المركزي، رئيس ديوان المحاسبة، رئيس جهاز الرقابة الإدارية، رئيس جهاز مكافحة الفساد، رئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات، رئيس المحكمة العليا، والنائب العام.

وكشف الفرقاء الليبيون، في بيانهم الختامي، عن الاتفاق على استئناف الحوار مجدداً بالمغرب في الأسبوع الأخير من الشهر الحالي لاستكمال تفاصيل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بمدينة بوزنيقة. ودعا الفرقاء الليبيون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم جهود المغرب للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في ليبيا، مشيرين إلى أن الاتفاق يأتي «إدراكاً لما وصلت إليه الأوضاع في البلاد من حالة تهدد سلامة ووحدة التراب الليبي جراء التدخلات الخارجية المشجعة على الاصطفاف المناطقي والإيديولوجي، واستشعاراً منا لخطورة الانقسام السياسي وفقدان ثقة المواطن الليبي في مؤسساته».

من جهته، هنأ وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، الفرقاء الليبيين بما توصلوا إليه من نتائج وتوافقات هامة بخصوص آليات ومعايير التعيين في المناصب السيادية، معتبراً أنها ليست إعلان نوايا بل تفاهمات وقرارات ملموسة تهم بشكل مباشر حياة المواطنين الليبيين. إلى ذلك، قال فيصل البراق المستشار بمجلس نواب طبرق لـ «العربي الجديد»، إن ما حدث في بوزنيقة هو «كسر للجليد» ودعوة إلى اعضاء المجلس لإعادة النظر في القرار.

اعتراض على قرار للسراج

يسود اعتراض على قرار رئيس حكومة «الوفاق»، فائز السراج، تأسيس الموسسة الليبية للإعلام، وتكليف محمد عمر بعيو، المسؤول السابق في نظام معمر القذافي، برئاستها. وفي السياق، أكد «أمر القوة الضاربة» في قوات عملية «بركان الغضب»، عيد الله بادلي، أمس، رفضه «كل قرارات السراج التي من شأنها ترسيخ المحاصصة وعودة الفاسدين»، فيما وجّه عضو المجلس الرئاسي محمد العماري زايد دعوة إلى اعضاء المجلس لإعادة النظر في القرار.

هنا بوريطة المرفاء الليبيين على ما توصلوا اليه (فضيل سنا/فرانس برس)

قاد وفد المجلس الأعلى للدولة الليبي إلى جلسات الحوار، لـ«العربي الجديد»: «توصلنا إلى تفاهمات مهمة ووصلنا إلى اتفاق من شأنه أن يفضي إلى إنهاء الانقسام ومحاولة محاربة الفساد في مؤسسات الدولة كافة».

وعقدت في الأثناء، أعلنت الأمم المتحدة، أول من أمس الخميس، أنها «ستطلق قريباً، الترتيبات اللازمة، لاستئناف الحوار السياسي الليبي الشامل»، بحسب ما جاء في مؤتمر صحافي، للمتحدث باسم الأمين العام ستيفان دوجاريك. وقال إنّ «الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا ستيفاني ويليامز، رحبت بشدة، بنتائج المشاورات بين عدد من الشخصيات الليبية، التي جرت في مونترو في سويسرا». وعقدت المشاورات في الفترة من 7 إلى 9 سبتمبر الحالي، برعاية مركز الحوار الإنساني، وبحضور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتوافق المشاركون فيها على إجراء انتخابات خلال 18 شهراً والبدء بإعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأوضح دوجاريك، أنّ «المشاركين الليبيين (في المشاورات) انتهزوا الفرصة لتنحية خلافاتهم للتوصية بحل ليبي- ليبي، يمكن طرحه على الطاولة، لاستئناف مبكر للحوار السياسي». وتابع: «بناء على تلك المشاورات وغيرها، بما في ذلك التي جرت في المغرب، وبعد أسابيع من المحادثات المكثفة مع أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين الرئيسيين، ستطلق البعثة قريباً الترتيبات اللازمة لاستئناف منتدى الحوار السياسي الليبي الشامل».

في الأثناء، رحبت جامعة الدول العربية في بيان أمس الجمعة، بالحراك السياسي الراهن الذي يشهده الملف الليبي والهادف إلى تقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين الأطراف الليبية والوصول إلى تفاهمات محددة لحلحلة الأزمة على مساراتها الأمنية والسياسية والاقتصادية تحت الرعاية الأصيلة للأمم المتحدة.

كما رحب الاتحاد الأوروبي بما تم التوصل إليه في المغرب. وقال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في اتصال هاتفي مع بوريطة، أن ما جرى في بوزنيقة «فتح آفاقاً مهمة باتجاه إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية»، كما رحبت وزارة الخارجية القطرية في بيان أمس بـ«النتائج المبشرة» التي انتهت إليها جلسات الحوار في المغرب. في غضون ذلك، يتوسع نطاق الاحتجاجات الشعبية على سوء الظروف المعيشية ولا سيما في مدن الشرق الليبي. وشهدت مدينتا بنغازي والبيضاء، كبرى مدن شرق البلاد، احتجاجات واسعة، ليل الخميس، على خلفية سوء الأوضاع المعيشية، ورغم الرسالة العاجلة التي وجهها عقيلة صالح، للحكومة الموازية في شرق البلاد حول «ضرورة الاجتماع لمناقشة مطالب المحتجين»، إلا أن نشطاء نادوا بضرورة مواصلة الاحتجاجات.

أزمة سد النهضة: تعثر الإعداد لقمّة قارية مصغرة

انخفضت الآمال بعقد قمة قارية مصغرة لدفع مباحثات سد النهضة المتعثرة وسط بحث عن حلول بديلة

القاهرة ـ العربي الجديد

تواجه مفاوضات قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي عقبات سياسية وفنية أدت لإرجاء الجولة الجديدة للاجتماعات بين مصر وإثيوبيا والسودان إلى أجل غير مسمى، تحت ستار يسهل ترويجه في الأوساط الدبلوماسية وخلال الاتصالات بين العوامل المعنية، يتمثل في أزمة فيضان النيل المدمر الذي شرد وقتل الآف السودانيين بمناطق عديدة. لكن مصادر دبلوماسية وفنية مصرية وسودانية تؤكد وجود مشاكل حقيقية تعوق استئناف المفاوضات المباشرة، وأن دولاً عدة، على رأسها الولايات المتحدة والصين وروسيا تجري اتصالات بالأطراف الثلاثة وجنوب أفريقيا، رئيسة الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، من أجل الاتفاق على شكل جولة المفاوضات المقبلة ومحدداتها، على أمل أن تكون الأخيرة، خصوصاً بعد فشل الجولات المتتابعة على مدى ثلاثة أشهر، تخللها نجاح إثيوبيا في إتمام الملء الأول الفعلي للسد.

وأفادت المصادر أن الاتصالات التي جرت خلال الأسبوعين الماضيين، كانت في سياق عقد قمة قارية مصغرة جديدة بين الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوزا وزعماء الدول الثلاث وأعضاء مكتب الاتحاد الأفريقي، لكن إثيوبيا ومصر رفضتا ذلك لأسباب مختلفة. فالأولى غاضبة بسبب حجب جزء من المساعدات الأميركية لها، وفي الوقت نفسه تتهرب من تسجيل المزيد من الالتزامات على نفسها في إطار شكل الاتفاق المنشود، تحديداً مسألة الإلزامية وقواعد اللجوء إلى التحكيم وصلاحياته وسلطاته. كما تتذرّع إثيوبيا لبعض العوامل بالأحداث الداخلية التي تشهدها البلاد، لتبرير عدم عودتها السريعة لطاولة المفاوضات، لا سيما أن إهدار الوقت معها ليس في مصلحة الطرفين الآخرين. أما مصر فرفضت عقد القمة لسبب وحيد، هو عدم ممارسة الاتحاد الأفريقي أي ضغوط تذكر على إثيوبيا، لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال القمتين المصغرتين السابقتين في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين، وعدم انعكاس التعهدات المقطوعة خلال القمتين بأي صورة على الأطروحات الإثيوبية خلال المفاوضات، رغم التنازلات المصرية البادية في قبول الحديث عن أسس المحاصصة الجديدة لمياه النيل والمرونة المصرية والسودانية في بعض البنود الفنية. وذكرت المصادر أن الاتصالات تركز حالياً على إعداد قائمة موحدة من البنود محل الخلاف، وآراء كل دولة بها، وعرضها على المراقبين جميعاً، والدول التي تطلب ممارسة دور وسيط، بما فيها الصين وروسيا. والغرض من هذه القائمة هو استجلاب حلول مختلفة ثم تنقيتها بواسطة جنوب أفريقيا لتكوين وثيقة موحدة بالمشاكل والمقترحات، على أن يقتصر دور الوفود الفنية في المستقبل على مناقشة عناصر هذه الوثيقة فقط، من دون إعادة النقاش في أمور سبق أن رُفضت إثيوبيا في جولة المفاوضات الأخيرة دراسة الطلب المصري بالربط الكامل بين سد النهضة وسد الروصيرص والسد العالي، لإبقاء المناسيب المائية معقولة فيها جميعاً، كما رفضت المقترح السوداني بالربط فقط لمنع حدوث ضرر أو خطر جسيم. في المقابل، رفضت في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب الماضيين، وعدم انعكاس التعهدات المقطوعة خلال القمتين بأي صورة على الأطروحات الإثيوبية خلال المفاوضات، رغم التنازلات المصرية البادية في قبول الحديث عن أسس المحاصصة الجديدة لمياه النيل والمرونة المصرية والسودانية في بعض البنود الفنية. وذكرت المصادر أن الاتصالات تركز حالياً على إعداد قائمة موحدة من البنود محل الخلاف، وآراء كل دولة بها، وعرضها على المراقبين جميعاً، والدول التي تطلب ممارسة دور وسيط، بما فيها الصين وروسيا. والغرض من هذه القائمة هو استجلاب حلول مختلفة ثم تنقيتها بواسطة جنوب أفريقيا لتكوين وثيقة موحدة بالمشاكل والمقترحات، على أن يقتصر دور الوفود الفنية في المستقبل على مناقشة عناصر

تحول فيضان النيل إلى ذريعة للتبرير لتأجيل الاجتماعات (محمود حجاج/الأناضول)

أهالي رفح يبحثون عن مكان لهم في البرلمان المصري

سيناء ـ محمود خليل

بعدما تمكنت آلة الحرب التابعة للجيش المصري من إزالة مدينة رفح عن الوجود، وتحويلها إلى كومة ضخمة من الركام والأراضي الفارغة من الحجر والبشر والحيوان، بعمد النظام المصري إلى محو شطب اسم مدينة رفح من كل ما يمكن أن يخلد هذه المدينة، على الرغم من أهميتها كخط دفاع أول عن البوابة الشرقية لمصر، بحكم مجاورتها للحدود مع الاحتلال الإسرائيلي. وانتهى الأمر بالنظام في عدم تلبية رغبة سكانها بمقعد في مجلس النواب، ومن قبله مجلس الشيوخ الذي أجريت انتخاباته أخيراً.

وقال أبو أحمد المنيعي، أحد مشايخ مدينة رفح لـ«العربي الجديد»، إن الأهالي المهجرين باتوا يبحثون عن خطوات من شأنها تشكيل حراك حقيقي ضاغط على النظام المصري، بهدف الحصول على مقعد في مجلس النواب، كبوابة لطرح قضايا المدينة على أول أولويات المجلس، كبقية مدن محافظة شمال سيناء. وأضاف أن قضايا مدينة رفح، والتي تعد أكثر المدن المصرية تضرراً من الإرهاب، وسياسات النظام، على مدار السنوات الماضية، مغيبة تماماً عن مجلس النواب، وكذلك الحكومة المصرية، وكل ما يجري الحديث عنه في الإعلام مجرد حبر على ورق، لا قيمة له على أرض الواقع، حيث إن ما تقوم به الدولة على أرض رفح، وما يجاورها من مناطق، يخالف كل الحديث عن التنمية أو الإعمار في سيناء.

وأكد المنيعي أن تهجير سكان مدينة بأكملها، جريمة لا يمكن المرور عليها مرور الكرام، وكذلك التعويض الهزيل للسكان كجزء آخر من الأزمة، وإيقاف العمل في مدينة رفح الجديدة، كل هذه المؤشرات تؤكد أن أجهزة النظام المصري تسعى إلى شطب تاريخ مدينة رفح بالكامل، وجعلها شيئاً من الماضي. وأشار إلى أن شماعة الإرهاب في جريمة هدم منازل رفح، وتهجير سكانها إلى المجهول، أضحت كذبة، وبالتالي نحن نحتاج لمن يعلي هذا الحديث في أروقة النظام المصري بدءاً من مجلس النواب، مروراً بالحكومة، علّها تجد آذاناً صاغية.

وتسود التوقعات في أوساط النشطاء بعدم إمكانية تحقيق الهدف المنشود لهم، في ظل وجود معارضة في الأجهزة السيادية لتشكيل أي مجموعة سياسية تواجه القرارات الصادرة بحق محافظة شمال سيناء، خصوصاً رفح، وكذلك وجود مشايخ ونواب ومسؤولين حكوميين منتفعين من عدم وجود تمثيل لمدينة رفح في الأروقة السياسية. إلا أن الرغبة لدى النشطاء والمشايخ لا تزال قائمة بضرورة البحث عن القواسم المشتركة بين الأهالي والنشطاء جميعاً، بما يحقق الهدف من هذا النشاط السياسي.

وفي الإجراءات العملية في هذا الاتجاه، قال أحد النشطاء السياسيين السابقين في رفح قبل تهجيره، لـ«العربي الجديد»، إنه يجري تشكيل مجموعات عمل للضغط على كل المسؤولين في المرحلة المقبلة، لترشيح عدد من وجهاء المدينة للحصول على مقعد في مجلس النواب، في الانتخابات المقبلة. وأوضح أن هذا الأمر سيبقى كلمة رفح تُذكر في الإعلام وأوراق السياسة المصرية، في ظل مساعي الكثيرين إلى تغييبها عن المشهد كما غيبت منازلها عن وجه الأرض، وهذا ما لن يتم القبول به. واعتبر أنه بات من الضروري على كافة سكان رفح المهجرين، سواء داخل سيناء أو خارجها، الاتحاد خلف المطالب الجديدة، على أمل تعويضها بجزء من الدمار المادي والمعنوي والتاريخي الذي لحق بوباية مصر الشرقية.

قضايا رفح مغيبة تماماً عن مجلس النواب والحكومة

وأضاف الناشط السياسي، الذي رفض الكشف عن هويته لتواجده في سيناء، أنه جرى تشكيل مجموعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعقد لقاءات عبر الإنترنت، بهدف جمع الأفكار والنشاطات التي يمكن القيام بها في سبيل تحقيق الهدف المنشود، بوصول أحد سكان مدينة رفح إلى مقعد مجلس النواب، ومناقشة كافة المعوقات التي تقف في وجه هذه الأمنية. كما يجري البحث عن شركاء في السياسة المصرية ممن يقفون إلى جوار حق رفح في التعبير عن آرائها ونيل حقوقها، ورفع الظلم عن سكانها، في ظل ملاحقتهم، حتى بعد تهجيرهم من أرضهم، وهدم منازلهم المؤقتة التي بنيت في بعض المناطق، كمحافظة الإسماعيلية مثلاً، وكذلك تعويضهم مادياً ومعنوياً عن الضرر اللاحق بهم، وهذا الأمر لن يتأتى إلا بوحدة الصف بين أبناء المدينة، خلال المرحلة المقبلة.

شرق غرب

الجيش الأردني: الحرارة الشديدة وراء انفجار الزرقاء

أوضح الجيش الأردني أنّ الانفجار الذي وقع بمستودع ذخائر في مدينة الزرقاء ليل الخميس الجمعة، ناتج عن الارتفاع الشديد بدرجات الحرارة. وقال مصدر عسكري في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، في بيان أمس، إن انفجاراً وقع في أحد مستودعات ذخائر الهاون القديمة قيد التفكيك في منطقة الطافح، القريبة من مدينة الزرقاء، والواقعة في منطقة معزولة غير مأهولة بالسكان، مشيراً إلى أن درجات الحرارة المرتفعة أدّت لحدوث تفاعل في مادة كيميائية موجودة داخل إحدى حشوات قذائف الهاون والتي أدّت بدورها لوقوع الانفجار. وأضاف أنه لم تنجم عن الانفجار أي إصابة في الأرواح.

(العربي الجديد)

تونس: تعيين رئيس جديد للجنة مكافحة الإرهاب

عيّن رئيس الحكومة التونسي هشام المشيشي (الصورة) رئيساً جديداً للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب. وأعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، في بيان مساء أول من أمس الخميس، عن تعيين أمر الحرس الوطني الأسبق منير الكسيكسي على رأس اللجنة، خلفاً لرشاد المؤدب الذي أقاله رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ قبل مغادرته الحكومة. وكان شغل الكسيكسي منصب مستشار لدى الفخفاخ مكلفاً بالأمن، منذ مارس /آذار الماضي.

(العربي الجديد)

روسيا والنظام السوري يقصفان إدلب

قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن طائرات حربية يرجح أنها روسية قصفت أمس الجمعة بالصواريخ قرية الشيخ يوسف بريف إدلب الغربي. من جهتها، قصفت قوات النظام بالمدفعية والصواريخ مناطق جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي. في حين استهدفت فصائل المعارضة مواقع لقوات النظام في محور المشاريع بسهل الغاب بالقذائف الصاروخية.

(العربي الجديد)

إصابات بقمع الاحتلال فعاليات بالضفة

أصيب 3 شبان فلسطينيين وصحافي بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط والعشرات بالاختناق خلال قمع جيش الاحتلال الإسرائيلي للمسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية شمال الضفة الغربية. إلى ذلك، أصيب عدد من المواطنين الفلسطينيين بحالات اختناق، أمس خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في منطقة باب الزاوية وسط مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية.

(العربي الجديد)

قتلى وجرحى بهجوم جنوب الصومال

قال شهود عيان إنّ انتحارياً يرتدي حزاماً ناسفاً فجر نفسه وسط حشود من المصلين كانوا خارجين من مسجد بمدينة كسمايو، عاصمة إقليم جوبالاند الإدارية، جنوب البلاد. وبحسب مصادر صحافية محلية، فإنّ الانفجار أدى لمقتل ثلاثة أشخاص من بينهم الانتحاري، وإصابة سبعة آخرين بجروح بينهم مسؤول بارز في إقليم جوبالاند. وعلى الفور تبنت حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة» مسؤوليتها عن الهجوم.

(العربي الجديد)

خاص

تكشف تفاصيل حصلت عليها «العربي الجديد» كيف استطاع اللوبي الإماراتي داخل جامعة الدول العربية، إسقاط مشروع القرار الفلسطيني الرافض لاتفاق التطبيع. وعقب هذا الخذلان، تدرس القيادة الفلسطينية خيارات عدة للرد

كواليس إسقاط القرار الفلسطيني

لوبي إماراتي يتحكم بجامعة الدول العربية: السلطة تدرس تعليق العضوية

رام الله ـ **نائلة خليل**

بعدما أسقطت الدول العربية في اجتماعها الأخير المشروع الفلسطيني الرافض للاتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأميركي، وخلا بيانها الختامي من أي إشارة للاتفاق التطبيعي، أو إدانة الإمارات لخروجها عن المبادرة العربية للسلام، بدور في أروقة القيادة الفلسطينية حديث جدي عن اتخاذ موقف تجاه جامعة الدول العربية، بالانسحاب أو تعليق عضوية فلسطين فيها. وقال مسؤول فلسطيني في منظمة التحرير، لـ«العربي الجديد»، إن القيادة الفلسطينية تدرس خيارات إما الاستقالة من الدورة الحالية لجامعة الدول العربية، حتى لا يترتب على فلسطين أي التزام في الاجتماعات المقبلة بسبب ما نتج عن الاجتماع الأخير، فيما هناك رأي يذهب إلى تعليق عضوية فلسطين.

وأضاف المسؤول، الذي اشترط عدم ذكر اسمه، «يوجد حديث جدي لدى قيادات في الصف الأول ترى أن الرد يجب أن يكون في تعليق عضويتنا في جامعة الدول العربية، لأن الأخيرة قامت بكشف الغطاء عنا دولياً، وأعطت ضوءاً أخضر لمزيد من الدول لتقوم باتفاقيات تطبيع مع إسرائيل. لذلك، لماذا لا نكشف الغطاء عنها أمام شعوبها التي لا تزال تؤمن بقضية فلسطين؟».

وتسود حالة من الغضب والخذلان المستويات السياسية الفلسطينية بعد إسقاط جامعة الدول العربية لمشروع قرار فلسطيني، قام الفلسطينيون بتخفيفه أكثر من مرة، ومع ذلك لم تسمح الإمارات ومصر والسعودية بتمريره، رغم موافقة الفلسطينيين على حذف «الرفض المباشر للاتفاق الثلاثي» وتخفيف صيغته. لكن تمسك الفلسطينيين بـ«إدانة من يخرج عن المبادرة العربية» أدى إلى إسقاط المشروع بالكامل، لأن اللوبي الذي صنعته الإمارات ومصر والسعودية، وضم دولاً عربية أخرى، كان بالمرصاد. مع العلم أن وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش هو من قاد الحراك الإماراتي.

خذلان فلسطين

كواليس الاجتماع العادي لجامعة الدول العربية رقم 154 يوم الأربعاء الماضي، والذي انعقد عبر تقنية الفيديو، تُدلل على حجم الخذلان الذي يشعر الفلسطينيون به. فمنذ إعلان الاتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأميركي كانت فلسطين تطلب اجتماعاً عاجلاً لجامعة الدول العربية. في البداية لم يكن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط يرد على مكالمات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، حسب تصريحات الأخير في 16 أغسطس/آب الماضي.

واستغرق الفلسطينيون بعض الوقت قبل أن يأتيهم الجواب واضحاً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بأنه «لن يكون هناك أي دعوة لجلسة طارئ، وعليكم انتظار الدورة العادية لاجتماع الجامعة الذي سيكون في التاسع من سبتمبر/أيلول» الحالي، حيث كانت الإمارات والبحرين، ومن خلفهما السعودية ومصر، يرفضون الطلب الفلسطيني.

دولتان فقط دعمتا الطلب الفلسطيني بعقد اجتماع طارئ، هما اليمن والصومال، لكنهما فشلتا أمام اللوبي القوي في الجامعة، والذي تقوده دول خليجية، تحديداً السعودية والإمارات والبحرين وسلطنة عُمان، والتي ضمت إليها في موقفها مصر والأردن وموريتانيا.

المال يتحكم بالقرار

الفلسطينيون أدركوا أن المحور الإماراتي السعودي في الجامعة بات قوياً، وأن المال هو المتحكم في القرار، فمن يدفع موازنة جامعة الدول العربية هو الذي يتحكم بقراراتها. ولعل اللافتة المعلقة على مدخل قاعة الاجتماعات الرئيسة لجامعة الدول العربية، حيث يلتقي الرؤساء ووزراء الخارجية، تختصر واقع الجامعة العربية كله، حيث يقرأ الداخل إليها جملة على اللافتة تفيد بأنه «تم تجديد هذه القاعة بتمويل من دولة الإمارات العربية».

بعد أن تلقى الفلسطينيون الجواب الرافض من الجامعة، طلبوا بياناً ترفض فيه الجامعة وتدين الاتفاق الثلاثي، لكنهم حصلوا على بيان مائع من أبو الغيط بتاريخ 22 أغسطس الماضي، فيه الكثير من الكليشيهات (العموميات) من دون أي رفض أو إدانة للاتفاق الثلاثي، لا من قريب ولا من بعيد. اليومان اللذان سبقا اجتماع وزراء الخارجية، أي في السابع والثامن من سبتمبر الماضي، كان التوتر والمعارك الصامتة يسيطران على أجواء جامعة الدول العربية، حيث يسبق جلسة وزراء الخارجية اجتماع على مستوى المندوبين والأمانة العامة للجامعة، إذ رفضت الأخيرة تعميم مشروع القرار الفلسطيني الذي يرفض الاتفاق الثلاثي ويدين الخروج عن المبادرة العربية على المندوبين. وطالبت الأمانة العامة الفلسطينيين بتعديله، وهذا ما تم، حيث تم تعديله وتخفيفه مرتين، وتم استبدال «رفض الاتفاق الثلاثي» إلى «رفض كل ما ينتقص من الحقوق الفلسطينية في الاتفاق الثلاثي». لكن الفلسطينيين ظلوا متمسكين بالإدانة، وتحديداً الرئيس محمود عباس الذي كتب بيده سطر «إدانة أي دولة عربية تخرج عن المبادرة العربية». وهنا جاء الرفض من اللوبي الإماراتي، وسقط مشروع القرار الفلسطيني بسبب تمسك الفلسطينيين بالإدانة.

> قام الفلسطينيون بتخفيف مشروع قرارهم أكثر من مرة
>
> الحياد خلال اجتماع الجامعة العربية خدم الإمارات فقط

وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، الذي ترأس الاجتماع، كان واضحاً جداً عندما قال في إحدى مداخلاته في الاجتماع: «لم نعد نصدق اللغة التي يتم التوافق عليها، ومن بينها التوافق على المبادرة العربية. ونحن أمام منعطف، إما أن تكون المبادرة العربية مُلزمة أو فليكن لدينا الجرأة في جامعة الدول العربية ونلغي المبادرة، وبهذا لا يوجد عتب على أي دولة». وأضاف المالكي، في مداخلته، «نحن نتمسك بمشروع القرار بجملة تدين من يخرج عن المبادرة العربية، وسطر الإدانة لن يوقف الإمارات عن توقيع الاتفاق بشكل رسمي في الخامس عشر من الشهر الحالي في الولايات المتحدة الأميركية مع إسرائيل، لكنها ستمنع دولاً عربية أخرى من الهرولة وراء الإمارات».

وقال المالكي، في كلمته الرسمية، «إذا أردتم الذهاب باتجاه التطبيع مع الاحتلال، وأن تتعاملوا مع مبادرة السلام العربية بشكل عكسي، كما يريد (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو، أي التطبيع قبل إنهاء الاحتلال، إذن من أجل أن تتحرروا من ضوابط مبادرة السلام العربية، لنأخذ قراراً شجاعاً بإلغاء مبادرة السلام العربية بمبادرة السلام منع للخروج عنها دون إدانة». وتقرّ القيادة الفلسطينية بأن هناك دولاً عربية تخلت عن فلسطين بالصمت، أو محاولة افتعال الحياد، لأن الحياد في ذلك اليوم، أي يوم اجتماع جامعة الدول العربية، كان يخدم الإمارات فقط، مثل ما فعلت دول مثل العراق والجزائر، وتونس، والسودان، وليبيا. أما لبنان فتجاوز الحياد إلى موقف مائع، عندما قال الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين السفير هاني شميطلي: «المبادرة العربية ملزمة، لكن دون أي إدانة».

خلال تظاهرة ضد التطبيع في غزة في أغسطس الماضي (علي جاد الله/الأناضول)

حملة إلكترونية غاضبة

أطلق مدونون، أمس الجمعة، حملة افتراضية ساخرة من أداء جامعة الدول العربية، عقب إسقاط مشروع قرار فلسطيني يدين تطبيع الإمارات مع إسرائيل. ودشن مدونون، على موقع «فيسبوك»، حملة لجمع مليون توقيع، للمطالبة بتحويل مقر جامعة الدول العربية إلى «قاعة أفراح». وكتب مُدشن الحملة الفلسطيني محمد اعمص: «جاء الوقت للاستفادة الكاملة من مبنى ما يسمى جامعة الدول العربية بالقاهرة لمصلحة الجمهور والعامة». وأضاف، بحسب وكالة «الأناضول» التركية: «قررت إنشاء حملة شعبية إلكترونية لتحويله (مقر الجامعة) إلى قاعة أفراح. نفرح راسين (وجهين) بالحلال احسن ما نفرح الشماتين فينا».

وإنهاء، لكي تصبح كل دولة فينا (حرة) للتصرف كما تريد، وللذهاب إلى التطبيع إن هي أرادت. ولكن ما دام هناك شيء اسمه مبادرة السلام العربية، التي أقرت من القمم العربية، فهي ملزمة لنا جميعاً، ولا نستطيع الخروج عنها على الإطلاق. ونحن نعتبر أن التطبيع قبل إنهاء الاحتلال هو مخالفة جسيمة لهذه القرارات، وتحديداً لمبادرة السلام العربية». لكن موقف المالكي تمت مواجهته برفض مُعلن من الإمارات والسعودية ومصر والأردن والمغرب، مفاده بأنه «لا نريد إدانة أو رفض للاتفاق الثلاثي». الأسوأ من الرفض المعلن هو محاولة بعض وزراء الخارجية نحت مصطلحات للقفز والالتفاف على جوهر المبادرة العربية، مثل ما جاء في خطاب وزير خارجية سلطنة عُمان بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي، المنشورة على وكالة الأنباء الرسمية العمانية في التاسع من الشهر الحالي، حين وصف المبادرة العربية بـ«الاسترشادية». وقال «إننا في الوقت الذي نحترم فيه حق الدول السيادي في اتخاذ ما تراه مناسباً لتحقيق مصالحها فإننا نسترشد بمبادرة السلام العربية، ونتمسك بها إطاراً مرجعياً لتحقيق السلام المنشود، القائم على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة». ومن المعروف أن جامعة الدول العربية تذخر أدبياتها بنماذج استرشادية غير مُلزمة، مثل قوانين الشركات أو مكافحة الفساد وغيرها، والتي من الممكن أن تستفيد منها الدول العربية أو لا. أما وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي فقال في مداخلة له: «خلينا نُعتبر التمسك بالمبادرة العربية، وسطر الإدانة لن يوقف الإمارات عن توقيع الاتفاق بشكل رسمي في الخامس عشر من الشهر الحالي في الولايات المتحدة الأميركية مع إسرائيل، لكنها ستمنع دولاً عربية أخرى من الهرولة وراء الإمارات».

وقال المالكي، في كلمته الرسمية، «إذا أردتم الذهاب باتجاه التطبيع مع الاحتلال، وأن تتعاملوا مع مبادرة السلام العربية بشكل عكسي، كما يريد (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو، أي التطبيع قبل إنهاء الاحتلال، إذن من أجل أن تتحرروا من ضوابط مبادرة السلام العربية، لنأخذ قراراً شجاعاً بإلغاء مبادرة السلام العربية بمبادرة السلام منع للخروج عنها دون إدانة». وتقرّ القيادة الفلسطينية بأن هناك دولاً عربية تخلت عن فلسطين بالصمت، أو محاولة افتعال الحياد، لأن الحياد في ذلك اليوم، أي يوم اجتماع جامعة الدول العربية، كان يخدم الإمارات فقط، مثل ما فعلت دول مثل العراق والجزائر، وتونس، والسودان، وليبيا. أما لبنان فتجاوز الحياد إلى موقف مائع، عندما قال الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين السفير هاني شميطلي: «المبادرة العربية ملزمة، لكن دون أي إدانة».

ابتزاز فلسطين

ويرى مسؤولون فلسطينيون أن فلسطين تعرضت لضغط برقى لدرجة الابتزاز من اللوبي الإماراتي، وهو مجموعة مصر والسعودية والأردن وسلطنة عُمان والبحرين وموريتانيا، عندما ضغط ممثلوها في الاجتماع على دولة فلسطين لتوافق على الخروج بقرار، حتى لا تظهر الجامعة بأنها أسقطت مشروع القرار الفلسطيني، قائلين: «ليس من الجيد أن ينتهي الاجتماع دون قرار»، و«يجب أن يكون هناك قرار». لكن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي ظل متشبثاً برأيه، وأنهى هذه الضغوط قائلاً: «لديّ تعليمات من القيادة الفلسطينية تتلخص بثلاثة خيارات، وهي أولاً: إضافة بند إدانة لأي دولة عربية تخرج عن المبادرة العربية، وثانياً: تعليق الاجتماع لساعات أو أيام للتشاور، وثالثاً: إسقاط بند المشروع الفلسطيني الخاص بالاتفاق الثلاثي كلياً من جدول الأعمال».

فكان رد اللوبي العربي، الذي جيّشته الإمارات، برفض الإدانة بشكل مطلق، ورفض تعليق الاجتماع واستئنافه لاحقاً بعد التشاور. فقرر رئيس الاجتماع المالكي إسقاط البند، أي مشروع القرار الفلسطيني من جدول الأعمال، وأعلن غاضباً عن انتهاء الدورة. وتفيد المصادر، لـ«العربي الجديد»، بأن دولة السودان طلبت الحديث، فأجابها المالكي: «بأن الاجتماع خلص». وحين سأل وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم «ماذا حصل؟» أجابه الأمين العام للجامعة إن «الفلسطينيين ألحقوا ضرراً بقضيتهم من خلال عدم إخراج مشروعهم للتبني»، أي عدم موافقتهم على حذف «الإدانة»، كما حذفوا قبل يوم من الاجتماع «الرفض للاتفاق الثلاثي»، ولو فعلوا لحاز مشروعهم على توافق الدول العربية وتم تبنيه.

وزعم وزير الخارجية المصري سامح شكري، حسب ما أكده أكثر من مسؤول فلسطيني لـ«العربي الجديد»، أنه قام برعاية مشاورات سبقت اجتماع جامعة الدول العربية حول مشروع القرار الفلسطيني المقدم خلت من «أي رفض أو إدانة». وقال، حسب مصادر «العربي الجديد»، إنه رعى مشاورات شارك فيها وزراء خارجية السعودية فيصل بن فرحان بن عبد الله، والأردن أيمن الصفدي، والإمارات عبد الله بن زايد، مع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، واتفقوا فيها على مشروع فلسطيني يخلو من «رفض للاتفاق الثلاثي، أو إدانة لأي دولة عربية تخرج عن مبادرة السلام العربية»، لكن الفلسطينيين عادوا وغيروا كل شيء يوم الاجتماع ورفضوا التخلي عن موقفهم بالإدانة.

مقاربة مختلفة لعريقات

اعتبر أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات (الصورة)، أن جامعة الدول العربية تبنت جميع بنود المشروع الفلسطيني، بما فيها رفض «صفقة القرن» واعتماد خطة الرئيس محمود عباس في مجلس الأمن الدولي. وقال، في مقابلة إذاعية، «كان هناك خلاف على إدانة ما قامت به الإمارات من تطبيع مع الاحتلال، ولكن رفض بعض الدول هذا البند لا يعني أن جميع الدول العربية وافقت على ما تقوم به الإمارات».

ترامب يضغط لإشهار دول عربية جديدة التطبيع

على الرغم من إشهار التطبيع بينهما، إلا أن إسرائيل تفكر في إلغاء زيارة وفد إماراتي إليها، وذلك قبل أيام من توقيعهما الاتفاق رسمياً

يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب محاولاته لحمل دول عربية، تحديداً خليجية، على إشهار التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي لمّح فيه وزير إسرائيلي إلى إمكانية تأجيل زيارة وفد إماراتي إلى تل أبيب، بحجة دخول إسرائيل في إغلاق عام بسبب انتشار فيروس كورونا. ومن المقرر أن يستضيف ترامب مراسم توقيع إشهار التطبيع بين الإمارات وإسرائيل الثلاثاء المقبل، فيما يحاول مسؤولون في الإدارة الأميركية حمل دول أخرى، مثل البحرين وسلطنة عمان والسعودية، على الانضمام للتطبيع مع إسرائيل.

وقال ترامب، في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض، أمس الجمعة: «الأسبوع المقبل، في البيت الأبيض، سنشهد توقيع (اتفاق) بين الإمارات وإسرائيل، وقد تنضم دولة أخرى لذلك. وسوف أبلغكم بأن دولاً أخرى تنتظر وتريد الدخول في ذلك». ولم يفصح ترامب، الذي يسعى لإعادة انتخابه في الانتخابات الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، عن اسم الدولة التي قد تنضم إلى الاتفاق، لكنه تكهن بأن السعودية قد تفعل ذلك في نهاية المطاف. وقال: «ستسمعون عن انضمام دول أخرى في فترة قصيرة من الوقت نسبياً. وقد يتحقق السلام في الشرق الأوسط». وأضاف: «أعتقد أن ما سيحدث في نهاية المطاف هو أن يضع دول ستنضم الدول الكبيرة بصدد الانضمام. لقد تحدثت مع العاهل السعودي (سلمان)، ولذلك نحن نتحدث. بدأنا الحوار للتوّ». وقال ترامب إنه يعتقد أن الفلسطينيين «سيعودون إلى الجمع» في نهاية المطاف ويستأنفون الحوار. وأضاف: «بصراحة أنا مندهش لأنهم لم يكونوا موجودين على الطاولة في وقت سابق»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ستدرس رفع التجميد عن المساعدات للفلسطينيين في حالة توقيع اتفاق معهم.

وقال وزير العلوم الإسرائيلي يتسهاي شاي، أمس الجمعة، إن أول زيارة رسمية يقوم بها وفد من الإمارات للاحتلال، والتي كانت مقررة بشكل مبدئي في 22 سبتمبر/أيلول الحالي، قد تتأجل، أو تتم في ظل قيود نظراً لقرب انطلاق إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا.

وقال مصدر مطلع على خطط الزيارة، لوكالة «رويترز»، إنه من المتوقع قيام مبعوثين إماراتيين بزيارة لإسرائيل رداً على الزيارة التي قام بها مبعوثون إسرائيليون وأميركيون إلى أبوظبي الأسبوع الماضي. وأكد مسؤولون إسرائيليون وجود مثل هذه الخطة، لكن الإمارات لم تؤكدها. وبعد زيادة إصابات كورونا، وافق فريق العمل التابع لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أمس الأول، على إجراءات عزل عام في كل إسرائيل.

وقال شاي، الذي شاركت وزارته في رحلة أبوظبي في 31 أغسطس/آب الماضي، لإذاعة «تل أبيب 102 إف.إم» أمس الجمعة: «على ما يبدو، ستتأجل (زيارة الوفد الإماراتي) أو يتم اللجوء إلى صيغة خاصة». وأضاف: «أعتقد أنهم سيقدّرون أيضاً حقيقة أننا نحمي صحة المواطنين، وإذا اضطررنا لتأجيل زيارة الوفد، فسوف يتفهمون هذا ويقبلونه». وفي مقابلة أخرى أجرتها المحطة، قال نائب وزير الصحة يوآف كيش، إنه «من غير المعقول» أن يقوم وفد إماراتي بزيارة خلال فترة عزل عام في إسرائيل.

ووصف وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه يعلون تمرير اتفاق التطبيع مع الإمارات، دون مناقشته في الكنيست بـ«الديكتاتورية». وقال، في مقطع مصور بثه عبر حسابه في «تويتر»: «طلبت إجراء مناقشة في لجنة الشؤون الخارجية والأمن البرلمانية، حول الاتفاقية مع الإمارات، لكن هذا لم يحدث. إنها ديكتاتورية».

في هذا الوقت، كشف تقرير لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن أن القيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان، وأحد أشقاء ولي عهد أبوظبي، كانا على متن الطائرة الإماراتية التي حطت في مطار بن غوريون قبل ثلاثة أسابيع، تحت ستار نقل مساعدات إنسانية وطبية للسلطة الفلسطينية، وهي المساعدات التي رفضتها السلطة.

وبحسب التقرير، فقد حطّت قبل ثلاثة أسابيع في مطار بن غوريون في مدينة اللد، طائرة من دون أي علامات تبيّن هويتها. ولكن إلى جانب المساعدات التي حملتها، فقد تبين أنها حملت أيضاً، بحسب مصادر عدة، دحلان وطحنون بن زايد شقيق ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. ونقلت الصحيفة عن مصدر أمني إسرائيلي قوله إن الاثنين لم يغادرا الطائرة ولو للحظة، بفعل اللقاءات المتعاقبة التي أجريا على متنها.

وأشارت الصحيفة إلى أن دحلان، الذي يعمل مستشاراً لولي عهد أبوظبي، وعلى الرغم من أنه يراكم الثروة والقوة في النفوذ، إلا أن «عقله» في ما يحدث في أراضي السلطة الفلسطينية، وبما سيحدث قريباً: نهاية ولاية محمود عباس، وبداية عهد جديد تحت راية قائد جديد. وبالنسبة لدحلان، فهو القائد الجديد، ولكن من وجهة نظر رجال عباس، لا أمل بأن يحدث ذلك.

في هذا الوقت، كشف تقرير لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن أن القيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان، وأحد أشقاء ولي عهد أبوظبي، كانا على متن الطائرة الإماراتية التي حطت في مطار بن غوريون قبل ثلاثة أسابيع، تحت ستار نقل مساعدات إنسانية وطبية للسلطة الفلسطينية، وهي المساعدات التي رفضتها السلطة.

> ترامب يعلن بدء حوار مع العاهل السعودي بشأن «السلام»

أعلنت شركة «إسرا إير» أنها ستسيّر رحلات مباشرة لأبوظبي (كريم صاحب/فرانس برس)

قبيلة «العكيدات» والتحالف الدولي: تفاهم أم مواجهة؟

بعد انتهاء المهلة التي حددتها عشيرة العكيدات السورية للتحالف الدولي، بات واضحاً أن الأمور ستؤول إلى أمر من اثنين: التفاهم أو المواجهة

عدنان أحمد

انتهت، أمس الجمعة، مهلة الشهر التي منحها شيخ قبيلة العكيدات في سورية إبراهيم خليل جدعان الهفل، للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لتشكيل لجنة تحقيق في حادثة اغتيال أحد شيوخ العشيرة وهو الشيخ امطير الهفل وقريبه، والإفراج عن المعتقلين وإيجاد حل جذري للمخيمات وإعادة النساء والأطفال إلى ذويهم، والدفع بحل سياسي يضمن حقوق جميع السوريين ووحدة سورية واستقلالها. وفي حين نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن الهفل إعرابه عن استعداد أبناء القبائل العربية في منطقة شرقي الفرات لأي سيناريوهات وتداعيات بعد انتهاء مهلة الشهر، توقعت مصادر مقربة من أجواء المفاوضات بين العكيدات والتحالف الدولي التوصل إلى تفاهمات بين الجانبين خلال الفترة المقبلة.

وأوضح الهفل في تصريحاته، أن السيناريوهات المحتملة تنطوي على خيارات عدة، أولها الخروج بالتظاهرات والاعتصامات السلمية في جميع أنحاء ريف دير الزور الشرقي، وإجبار جميع الشبان من أبناء القبائل على رمي السلاح والانشقاق عن صفوف «قوات سورية الديمقراطية» (قسد). وأشار إلى أن ممثلين عن قوات التحالف تواصلوا مع لجنة المتابعة التي تمثل قبيلة العكيدات، وعدد من العشائر العربية في ريف دير الزور الشرقي، لكن من دون حدوث أي لقاء مباشر بين الطرفين حتى الآن. وأكد الهفل وجود نحو 20 جندياً وضابطاً سعودياً في القاعدة الأميركية بحقل العمر النفطي، الواقع ضمن مناطق انتشار قبيلة العكيدات في ريف دير الزور الشرقي، نافياً حدوث أي اتصال أو لقاء بين أبناء القبيلة والجنود السعوديين. وأوضح أن مهمتهم غير معروفة بعد، معرباً عن اعتقاده بأن الجيش الأميركي يسعى لاستخدام القوات السعودية، كطرف ثالث لحضور الاجتماعات المباشرة بين الطرفين إذا حدثت في المستقبل، لكنه رأى أن هذا الأمر لن يغير كثيراً في مطالب سكان مناطق شرق الفرات.

وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن السعوديين باشروا العمل مع العشائر لترميم العلاقة مع «قسد» والتحالف، بما يشمل منح دور فعال لأبناء المنطقة في إدارتها. وأشارت إلى أن التحالف يسعى لاستغلال الرابط العشائري الذي يجمع بعض العشائر في المنطقة بامتداداتها في السعودية للتوسط بين الجانبين. بدوره، يسعى الجانب الأميركي إلى استرضاء قبيلة العكيدات، وعقد مصالحة بينها وبين «قسد»، عبر تقديم مشاريع خدمية لدير الزور.

وظهر هذا الجهد الأميركي من خلال إعلان السفارة الأميركية في دمشق عن إطلاق عدّة مشاريع خدمية خاصة بريف دير الزور، تهدف إلى ترميم المخابز والأفران وإعادة تشغيلها، وتوزيع البذار والأسمدة ومعدّات الري مع توزيع أغنام وأعلاف، وترميم وتجديد عدد من محطات المياه.

في السياق، قال عضو «مجلس العشائر والقبائل السورية» مضر حماد الأسعد، لـ«العربي الجديد»، إن «الولايات المتحدة تدرك أن العكيدات عشيرة كبيرة تملك تأثيراً عسكرياً واجتماعياً كبيراً في شرق الفرات وأغلب شباب العشيرة كانوا في الجيش والنظام ينتظران فشل أي اجتماع بين العكيدات والتحالف الدولي من أجل الدخول على الخط، «ولهذا أعتقد أن التحالف سوف يحرص على نجاح هذه المفاوضات». ورأى أنه في حال «تمكن أي طرف من جذب العكيدات، فإنه سيتمكن من السيطرة على مناطق شرق الفرات، وستعمل أميركا على كسبها ومن معها من القبائل الأخرى، مثل البقارة والجبور والمشاهدة والبوخابور والبوليل وبنو صخر والبوسراية، وستعمل على تقديم الضمانات اللازمة لمنحها إدارة شؤون المنطقة من جنوب الحسكة إلى وادي الفرات، وهذه مناطق عربية بالكامل».

وكان الشيخ امطير الهفل تعرض الشهر الماضي، لإطلاق نار ببلدة الحويج في ريف دير الزور الشرقي، ما أدى إلى مقتله، وإصابة أحد أقاربه. كما أقدم مسلحون على اغتيال علي السلمان الويس، أحد وجهاء قبيلة البكارة في دير الزور، وسط اتهامات من العشائر العربية لقوات «قسد» بالوقوف وراء هذه الهجمات. ولمواجهة أية تداعيات أمنية بعد انتهاء مهلة العكيدات، دفعت «قسد» بتعزيزات عسكرية إضافية إلى غالبية مناطق ريفي دير الزور الشمالي والشرقي، في خطوة تعكس رفضها أيّ تغيير عسكري في المنطقة، التي تعد خزان الثروات النفطية والغازية. كما يؤشر هذا التحرك إلى رفض «قسد» لمطالب خروجها من تلك المناطق.

ووفق شبكة «عين الفرات» المحلية، فقد نشرت «قسد» حواجز وقامت بتسيير دوريات في قرية الباغوز شرقي دير الزور، لمنع خروج التظاهرات مع إجبار أصحاب المحلات على إغلاق محالاتهم.

وأمام هذه التطورات، يبقى الحاسم هو موقف عشيرة العكيدات في بلدة ذيبان، والتي يتوقع أن تعقد اجتماعاً حاسماً قريباً لتحديد خيارات ومصير المنطقة التي تقطنها غالبية من عشيرتي العكيدات والبكارة. وتسود توقعات بأن يسفر ذلك إما عن القبول بجهود التحالف وعقد مصالحة مع «قسد» على أساس توسيع دور العشائر في المنطقة، أو مواصلة رفض أيّ وجود لـ«قسد» في ريف دير الزور، والعمل على تحريك أهالي المنطقة ضدها وحث أبناء العشائر على الانسحاب من صفوفها.

وكانت عشيرة العكيدات وبعض عشائر المنطقة، عقدت نهاية الشهر الماضي اجتماعاً في منزل شيخ العشيرة إبراهيم خليل جدعان الهفل بقرية ذيبان في ريف دير الزور الشرقي، وتقرر تشكيل مكتب متابعة مؤلف من ممثلين عن كل العشائر في المنطقة. وبحسب بيان العكيدات الذي نشرته شبكة «فرات بوست» المحلية، فإن مكتب المتابعة هو «الممثل الشرعي الوحيد» الذي تنحصر به مهمة التواصل أو التفاوض مع أي جهة أو سلطة، وتقع على عاتقه مهمة التواصل مع التحالف الدولي. والعكيدات من أكبر العشائر السورية، ويتركز وجود أبنائها على ضفاف نهر الفرات في سورية، ولها وجود أيضاً في العراق وأكثر من دولة خليجية.

> السعوديون باشروا العمل مع العشائر لترميم العلاقة مع «قسد»

تحاول الولايات المتحدة تفادي الخلافات مع العشائر (دليك سليمان/فرانس برس)

بعد مرور 7 أشهر على اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان»، تبدأ الحركة والحكومة الأفغانية حواراً مباشراً هو الأول من نوعه في العاصمة القطرية الدوحة، وسط آمال عالية في إحراز تقدّم

الحوار الأفغاني

مباحثات الحكومة و«طالبان» تنطلق في الدوحة اليوم

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بعد أشهر من الترقّب عقب توقيع اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان» في 29 فبراير/شباط الماضي، تنطلق اليوم السبت المرحلة الثانية من مشروع السلام الأفغاني، بين الحكومة و«طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة، تمهيداً لطيّ صفحة أكثر من 40 عاماً من الحروب المتناسلة والغزوات المتلاحقة. ويعوّل كثر على إمكانية نجاح الحوار الأفغاني، بعد فترة عصيبة من التوترات الأمنية وتفشي فيروس كورونا، خصوصاً أن انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان، بموجب اتفاق الدوحة، يسير قدماً، مع إعلان واشنطن خفض وجودها العسكري في كابول إلى 4 آلاف جندي (من أصل 12 إلى 13 ألف جندي)، بحلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

ولقي إعلان انطلاق الحوار الأفغاني صدىً إيجابياً في الداخل والخارج، خصوصاً أن نجاحه سيؤدي إلى وقف الحروب. ورأت وزارة الخارجية القطرية أن «هذه المفاوضات المباشرة بين مختلف أطياف الشعب الأفغاني تُعدّ خطوة جادة ومهمة نحو إحلال السلام المستدام في أفغانستان، وخصوصاً بعد توقيع الولايات المتحدة الأميركية وطالبان اتفاق إحلال السلام في أفغانستان بداية هذا العام». من جهتها، رحّبت الولايات المتحدة بالحوار، موفدة وزير خارجيتها مايك بومبيو للمشاركة فيه، والذي حذّر احتمال بروز «نقاط مثيرة للخلاف» بين الجانبين.

ويسود ترقّب للمسار الذي سيأخذه الحوار في الأيام المقبلة، خصوصاً في ظل الشروط المتبادلة التي وضعها طرفا الحوار قبل الجلوس إلى طاولة، ورؤيتهما المتباعدة في شأن صياغة المرحلة المقبلة في أفغانستان، من دون أن يمنع ذلك الطرفان من إبداء رغبتهما الشديدة في إنجاح الحوار. ووضعت الحكومة الأفغانية شرطاً أساسياً أمس الجمعة مع إعلانها توجه هيئة مفاوضيها إلى الدوحة بأن «لا مساومة على النظام الديمقراطي واحترام إرادة الشعب»، في خطوة فسّرها مراقبون بنيّة الحكومة إكمال ولايتها حتى عام 2024، تاريخ انتهاء ولاية الرئيس أشرف غني. وهو ما أصرّ عليه مسؤول رفيع في مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني، بقوله لـ«العربي الجديد» إن الحكومة تقبل أي نوع من التنازل، ولكنها لا تقبل المساومة على آراء الشعب والذهاب إلى أي حكومة بديلة. ومن شروط الحكومة الأساسية للمضي قدماً، قبول «طالبان» وقف إطلاق النار في المرحلة الأولى من المباحثات. في المقابل، أصرت الحركة على تمسكها بإقامة نظام إسلامي. ومع أن المسألة بالغة الدقة في كابول، وقد تؤدي إلى تأخر بروز النتائج الإيجابية في الحوار، رأى مراقبون أن تجارب الفترة الماضية توحي باحتمال نجاح الحوار، مستدلين على ملف إطلاق الحكومة سراح سجناء «طالبان». فقد رفضت إطلاقهم أكثر من مرة، وتم تأخير عملية تبادل الأسرى، غير أن الأمور انتهت إلى إطلاق سجناء، بمن فيهم 6 سجناء وصلوا إلى الدوحة مساء الجمعة، حيث سيوضعون قيد الإقامة الجبرية لفترة محددة، على الرغم من اعتراض فرنسا وأستراليا على إطلاق سراحهم.

وتبدو نية الحكومة الأفغانية واضحة في إحراز تقدم في الحوار، بإيفادها هيئة التفاوض إلى الدوحة، وأيضاً كبار المسؤولين في الحكومة وهم: رئيس المجلس الاستشاري الوطني الأعلى للمصالحة عبد الله عبد الله، وزير الخارجية محمد حنيف أتمر، مندوب الرئيس الأفغاني للسلام عبد السلام رحيمي وهو أحد المقرّبين لأشرف غني، ووزير شؤون السلام سيد سعادات منصوري ناردي.

من جهته، قال نادر ناردي كبير المفاوضين في الفريق الذي غادر كابول على متن طائرة تجارية: «اليوم نذهب إلى الدوحة تحدونا الآمال والثقة بالنفس في تهيئة أجواء في أفغانستان، تصمت فيها البنادق وتترسخ قيم الجمهورية ويحقق الشعب الأفغاني ما يستحقه».

وفيما لم يعلن جدول أعمال الجلسة الافتتاحية رسمياً، غير أن «العربي الجديد» علمت من خلال مصادر مواكبة للتحضير للحوار أنه ستلقى عدة كلمات من قبل كل من وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس المجلس الوطني الأعلى للمصالحة الأفغانية عبد الله وعبد الله، رئيس المكتب السياسي لحركة طالبان، نائب زعيم الحركة، الملا عبد الغني برادر. كما لا تستبعد المصادر أن تكون للمبعوث الأميركي الخاص للمصالحة الأفغانية زلماي خليل زاد ورؤساء هيئة تفاوض الحكومة و«طالبان»، معصوم ستانكزاي والملا الشيخ عبد الحكيم كلمات في الجلسة الافتتاحية.

أما أولى النقاط التي سيتم بحثها في أول لقاء بين الوفدين الحكومي و«طالبان»، حسب المصادر نفسها، فتتعلق بتأسيس الأمانة العامة المشتركة التي تدير أمور الحوار. كما سيتم تعيين الوسطاء والمسهّلين الذين يرجع إليهم في حالة تعثر عملية المباحثات. علاوة على ذلك سيضع الطرفان بعض الأصول لعملية الحوار فضلاً عن الأجندة.

تختلف رؤية الحكومة و«طالبان» حول المستقبل السياسي للبلاد

ستُبقي الولايات المتحدة على 4 آلاف جندي فقط في أفغانستان

وفي السياق، قال مصدر في الرئاسة الأفغانية لـ«العربي الجديد» إن هيئة تفاوض الحكومة ستطرح على الطاولة بعد الاجتماع التمهيدي طلب وقف إطلاق النار خلال فترة المباحثات. وفي رد على ذلك، قال مصدر في الحركة لـ«العربي الجديد» إن «طالبان» لن توافق على وقف إطلاق النار كلياً، ولكنها قد تقبل خفض وتيرة العنف، لكن من مطالبها الرئيسية تشكيل حكومة انتقالية تحل محل الحكومة الحالية وإجراء تغيير في الدستور، وذلك قبل التباحث بشأن مصير المسلحين في الحركة.

وفي هذه الأثناء، يشكل حضور بومبيو الجلسة الافتتاحية، دفعاً لمفاوضات المرحلة الثانية من السلام الأفغاني. وعلى الرغم من تحذيره من احتمال بروز «نقاط مثيرة للخلاف» بين الجانبين، لكنه شدد على أن «الحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدماً إذا أراد الأفغان إيجاد السلام». وقال بومبيو على متن الطائرة التي كانت تقله إلى الدوحة: «لقد استغرقنا وقتاً أطول مما كنت أتمنى للانتقال من 29 فبراير إلى هنا، لكننا نتوقع للمرة الأولى منذ نحو عقدين، أن يجلس الأفغان معاً مستعدين لإجراء مناقشات مثيرة للجدل حول كيفية دفع بلادهم إلى الأمام للحد من العنف وتقديم ما يطالب به الشعب الأفغاني، أي وزير العدل في حكومتها، سيد أكبر أغا، إلى وصف الحوار في حديث مع «العربي الجديد» بـ«التطور الكبير الذي انتظره الشعب طويلاً»، مبدياً أمله في حديث لـ«العربي الجديد» في الوصول إلى حل دائم. وعلى الرغم من تأكيده تعقيدات المرحلة المقبلة واحتمال اتخاذها وقتاً طويلاً «نظراً لتباعد وجهات نظر مختلف الأطراف الداخلية فضلاً عن تقاطع مصالح دول المنطقة والقوى العالمية»، غير أنه شدّد على أن لا حلّ سوى بالحوار لأن «الحل العسكري فشل باعتراف الجميع».

ورأى أغا أن الأشهر السبعة الماضية، التي تلت توقيع اتفاق السلام بين الولايات المتحدة و«طالبان» تميزت بالشد والجذب، وأفضت إلى إدراك جميع الأطراف، أن المباحثات هي الحل الوحيد، وأنه لا بديل عن الحوار مهما تعقدت الأمور، بل إن تأخيره يؤدي إلى إراقة الدماء.

من جهته، اعتبر الناشط إنعام الله رحماني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن انطلاق الحوار الأفغاني تطور كبير ومرحب به، لكن ثمة مخاوف عدة في حال فشل الحوار وانسحاب الولايات المتحدة، فقد تشهد حرباً أهلية مماثلة للتي حدثت في تسعينيات القرن الماضي. وأكد أن المعطيات الموجودة توحي بأن الأطراف الأفغانية مستعدة للتنازل وهو أمر إيجابي للغاية، بل ويكمن الحل فيه، إذ إن إصرار كل طرف على موقفه سيدفع البلاد نحو حرب لا تحمد عقباها.

يامل الأفغان بوضع الحوار نهاية لدوامة العنف (وائل كوهسار/فرانس برس)

متابعة

روسيا تريد التحقيق مع نافالني

حاولت موسكو الدفاع عن نفسها في موضوع اتهام برلين لها بتسميم المعارض الروسي البكسي نافالني، عبر إعلانها أنها ستطلب من ألمانيا السماح لعناصر من شرطتها بالتحقيق مع نافالني، الذي أعلنت برلين أخيراً أنه استقاق من الغيبوبة.

وكان نافالني، المعارض للكرملين والناشط ضد الفساد، أصيب بالإغماء بعدما صعد إلى طائرة في سيبيريا، حيث خضع للعلاج في المستشفى قبل أن ينقل إلى برلين. وتفيد ألمانيا بوجود «أدلة قاطعة» تشير إلى أنه تعرّض للتسميم بغاز «نوفيتشوك» للأعصاب، لكن روسيا قالت إن الأطباء لم يعثروا على آثار أي سم.

وأعلنت شرطة النقل في سيبيريا، التي تحقّقت تحركات نافالني قبل مرضه، في بيان أمس الجمعة، أن روسيا ستطلب بأن تشارك شرطتها وأحد «خبرائها» في التحقيق الذي يجريه الألمان. وأوضحت الشرطة أن عناصرها قد يطلبون «طرح أسئلة إيضاحية وإضافية» والحضور بينما «يجري الزملاء الألمان تحقيقات مع نافالني وأطباء وخبراء». لكن يبدو أن الطلب الروسي لن يحظى بموافقة، بالنظر إلى أن ألمانيا تقول إنها أثبتت بالفعل وجود آثار لغاز «نوفيتشوك» في جسد نافالني وطالبت موسكو بتفسيرات. ودعا بعض السياسيين الألمان إلى فرض عقوبات إضافية على روسيا.

وأثارت القضية دعوات دولية لروسيا لإجراء تحقيق شفاف وإلا واجهت خطر التعرّض لعقوبات، لكن موسكو لم تفتح تحقيقاً جنائياً، إذ تؤكد أن طواقمها الطبية لم تعثر على أي أدلة في الفحوص تشير إلى تسممه. وتجري شرطة النقل الروسية «فحصاً» للنظر في ما حصل، ونشرت أمس الجمعة بعض النتائج بشأن أنشطة نافالني.

وكان مسؤولون ألمان هددوا روسيا بعقوبات إذا لم تجر تحقيقاً بقضية تسميم نافالني. وألمح مكتب المستشارة أنجيلا ميركل، أخيراً إلى أنها قد تكون على استعداد لإعادة التفكير في مصير مشروع خط أنابيب غاز المانى روسي، وهو ما كان سبقها إليه وزير الخارجية هايكو ماس.

البيان إن جهاز الشرطة الروسي يعمل حالياً على تعقّب الركاب الذين كانوا في الرحلة المتوجهة من تومسك إلى موسكو، والتي مرض نافالني خلالها في 20 أغسطس/آب الماضي.

تعقبت الشرطة الروسية تحركات نافالني قبل مرضه (Getty)

(العربي الجديد، فرانس برس)

الحدث

الناخبون يصوتون بالجولة الثانية من الانتخابات

إيران تختبر صواريخ كروز

طهران ـ **العربي الجديد**

بعد تأجيل استمر نحو 5 أشهر، جرت أمس الجمعة، الجولة الثانية للانتخابات التشريعية الإيرانية، لتحديد مصير 20 مقعداً متبقياً من أصل 290 مقعدا مكوّنا لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في البلاد، بعد فشل المرشحين في الحصول على 20 في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 21 فبراير/ شباط الماضي. وبحسب إعلان لجنة الانتخابات الإيرانية، فإن عملية الاقتراع في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية شملت 10 دوائر انتخابية. وكان من المقرر إجراء هذه الجولة في 17 إبريل/نيسان الماضي، إلا أن ظروف تفشي كورونا في إيران حالت دون ذلك، وتسببت بتأجيلها.

وإضافة إلى ذلك، ستبقى 6 مقاعد برلمانية شاغرة لأسباب عدة، مرتبطة بوفاة ثلاثة منتخبين جدد خلال الأشهر الماضية، وتزوير نائب فائز شهادته الجامعية، ورفض اعتماد نائب آخر في البرلمان، فضلاً عن رفض أهلية نائب آخر.

وكانت انتخابات فبراير قد سجلت أدنى نسبة مشاركة منذ الثورة الإسلامية عام 1979، بلغت 42,57 في المائة. واكتسح المحافظون نتائجها بعد الفوز بأكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، وسط تراجع لافت للإصلاحيين، جرّاء رفض معظم مرشحيهم من قبل مجلس صيانة الدستور لخوض الانتخابات.

في سياق آخر، واصلت القوات المسلحة الإيرانية، أمس، مناورات «ذوالفقار 99» في مياه الخليج، لليوم الثاني على التوالي، مستعرضة قدراتها الصاروخية من خلال إطلاق صواريخ كروز محلية الصنع تجاه الأهداف التابعة للعدو المفترض في البحر. واستخدم الجيش الإيراني، صاروخ أرض ـ بحر «قادر»، وصاروخ أرض ـ أرض «نصر». وأعلن الجيش أن «قادر» أصاب هدفه المحدد على بعد 200 كيلومتر داخل البحر، مشيراً إلى أن صاروخ «نصر» الذي يبلغ مداه 35 كيلومتراً دمّر هدفاً أرضياً افتراضياً.

وحول التجارب الصاروخية، نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن المتحدث باسم مناورات «ذوالفقار 99» العميد البحري شهرام إيراني، قوله إن «الصواريخ لديها قدرات ومميزات خاصة منها رأس حربي مؤثر ذي قوة انفجار قوية وتنفيذ العمليات في بيئة حربية إلكترونية»، كاشفاً عن استقرار أنظمة صواريخ أرض ـ بحر، على امتداد السواحل الإيرانية في الخليج وبحر عمان.

تقرير

روسيا في مرمى الاتهامات الأميركية

هل كشف ترامب سراً نووياً؟

جدل جديد أحدثه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بحديثه عن نظام أسلحة نووية سري

جاء كتاب «غضب» الجديد للصحافي بوب وودورد في التوقيت الحرج بالنسبة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، ليشكّل له صداعاً جديداً، في الوقت الذي يحتاج فيه الرئيس، على بعد أسابيع من الانتخابات الرئاسية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، إلى كل ما يرفع حظوظه للفوز على منافسه المرشح الديمقراطي جو بايدن الذي يتقدم في مختلف استطلاعات الرأي. وبعد الفضيحة التي كشفها الكتاب عن علم ترامب بخطورة فيروس كورونا منذ البداية وتقليله عمداً من ذلك، عاد وأثار جدلاً واسعاً أخيراً بشأن تصريحات تباهى فيها سيد البيت الأبيض للصحافي بشأن نظام أسلحة نووية محتمل «لم يملكه أحد من قبل». ويأتي ذلك على وقع تواصل التهديدات الخارجية للانتخابات الأميركية، وفق ما تقول واشنطن، مع الكشف عن محاولات لاختراق هذا الاستحقاق والتأثير عليه، ولا سيما من قبل روسيا التي فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ثلاثة مواطنين روس قالت إنهم «عميل» لها.

ويبدو أن ترامب كشف معلومات دفاعية بالغة السرية في واحدة من 17 مقابلة مسجلة أجراها وودورد معه وأوردها في كتابه «غضب» المقرر نشره في 15 سبتمبر/ أيلول الحالي ولكن اطلعت وسائل إعلام أميركية على محتواه. وقال ترامب إنه تم إنشاء نظام أسلحة لا يعرف أحد شيئاً عنه، ولا حتى قادة روسيا والصين، وألمح إلى أنه «نووي». وفي حال ثبتت صحة هذا التصريح، فمن شأنه أن يؤجج سباق التسلح.

لكن مقطع المقابلة الصوتية المسجل في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2019، يثير الحيرة بقدر ما يكشف من معلومات، إذ عندما يقول ترامب «نووي» يتوقف في منتصف الكلمة، كما لو كان يصحح لنفسه، ثم يقول «نظام أسلحة». ويضيف: «لدينا أمور لم ترها أو تسمع عنها حتى. لدينا أمور لم يسمع عنها أحد. ما نملكه لا يصدّق».

وأوضح وودورد، بحسب وكالة «فرانس برس»، أنه تأكد بشكل منفصل من خلال مصادر أن الولايات المتحدة لديها سلاح سري جديد، لكنه لم يذكر ما إذا كان نووياً أم لا. لكن خبراء الأسلحة يقولون إنهم غير متأكدين ما إذا كان الأمر الذي تحدث عنه ترامب صحيحاً، أم أنه كان مجرد محاولة جوفاء للتباهي، وهو أمر معروف عن الرئيس الأميركي.

في الأثناء، احتدمت حرب الاتهامات بين موسكو وواشنطن. وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية، أول من أمس الخميس، فرض عقوبات على السياسي الأوكراني أندريه ديركاش الذي كان قد نشر في مايو/ أيار الماضي تسجيلات متلاعباً بها تزعم تورط بايدن في قضايا فساد في أوكرانيا. وقالت وزارة الخزانة في بيان إن ديركاش، الذي التقى برودي جولياني المحامي الخاص لترامب عام 2019 «كان عميلاً روسياً نشطاً لأكثر من عقد»، ومتواطئاً في محاولات للتأثير على الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة.

كذلك فرضت وزارة الخزانة عقوبات على ثلاثة مواطنين روس قالت إنهم موظفون بالوكالة الروسية لأبحاث الإنترنت، التي سبق أن اتهمها المحقق الخاص روبرت مولر بالتدخل في الانتخابات الأميركية عام 2016. والموظفون الثلاثة هم ارتيم ليفشيتس وأنطون أندرييف وداريا أصلانوفا، والذين يديرون حسابات العملات الرقمية للوكالة، ويستخدمونها لـ«تعزيز عمليات تأثيرهم الخبيث المتواصل حول العالم وتقويض الثقة بالنظام السياسي الأميركي، وفق وزارة الخزانة.

وسارعت موسكو لإدانة الاتهامات الأميركية، معتبرةً أنها «اتهامات مجانية». وقالت الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في لقاء مع الصحافيين، أمس الجمعة، إن «شبكة فبركة العقوبات طرحت منتجاً جديدة بذريعة تدخل مزعوم في العملية الانتخابية» الأميركية.

بدوره، شدّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده أمس في موسكو مع نظيره الصيني وانغ يي، على أن الاتهامات الموجهة إلى روسيا بشأن التدخل في الشؤون الداخلية الأميركية «لا أساس لها». أما المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، فقال إن روسيا «لا نية لديها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولا ترغب في ذلك».

وليست روسيا وحدها المستهدفة بالاتهامات بمحاولة التدخل في الانتخابات الأميركية، إذ كشفت شركة «مايكروسوفت»، أول من أمس الخميس، أنّ متسللين مرتبطين بروسيا والصين وإيران يحاولون التجسس على شخصيات مقربة من ترامب وبايدن. وجاء في تقرير لتوم بيرت، نائب رئيس مايكروسوفت لأمن العملاء، أن المجموعة المتهمة بخرق رسائل البريد الإلكتروني لحملة هيلاري كلينتون في عام 2016 - وهي وحدة مرتبطة بالمخابرات العسكرية الروسية وتُعرف على نطاق واسع باسم فانسي بير - قضت العام الماضي في محاولة اختراق حسابات تخص مستشارين سياسيين يعملون مع كل من الجمهوريين والديمقراطيين ومع منظمات مناصرة ومراكز أبحاث.

وقال بيرت أيضاً إن متسللين صينيين تتبعوا شخصيات «على ارتباط وثيق بحملات الرئاسة الأميركية والمرشحين». وأضاف أن متسللين إيرانيين حاولوا كذلك اختراق حسابات تخص مسؤولين في إدارة ترامب وأعضاء في حملته. وقال بيرت إن القرصنة الأجنبية تتزايد مع اقتراب موعد التصويت.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

الكرملين: روسيا لا تسعى للتدخل في انتخابات الدول الأخرى

مايكروسوفت: أجانب يستهدفون حملتي بايدن وترامب

تحدث ترامب عن امتلاك أميركا أسلحة «لم يسمع عنها أحد» (مندل نيغان/ فرانس برس)

رصد

هجمات المليشيات تقتل العشرات في الكونغو الديمقراطية

تتوجه أصابع الاتهام نحو مليشيات «القوات الديمقراطية المتحالفة» بالوقوف وراء المجازر التي الجديد تين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللتين اود تا بحياة العشرات و تسببتا بموجة نزوح

قتل 58 شخصاً على الأقلّ في مجزرتين وقعتا يومي الثلاثاء والخميس الماضيين في إقليم إيتوري المضطرب، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعلن وزير الداخلية في حكومة الإقليم الواقع شمال شرقي البلاد، أدجيو غيدي، أنّ المجزرتين وقعتا في مقاطعة إيرومو في جنوب الإقليم. وقد حصدت مجزرة الثلاثاء 23 قتيلاً، أما مجزرة الخميس فحصدت 35 قتيلاً. واتّهم غيدي «القوات الديمقراطية المتحالفة»، وهي التنظيم المسلّح الأوغندي النشأة، بالوقوف خلف هاتين المجزرتين اللتين تسببتا بـ«موجة نزوح كبيرة». وقال إنّ مرتكبي المجزرتين هم مسلّحو «القوات الديمقراطية المتحالفة»، الذين «يفرّون من الضغط العسكري الذي يتعرّضون له في إقليم شمال كيفو ولا سيّما في بيني»، من قبل الجيش. من جهته، ألقى رئيس المجتمع المدني في منطقة إيرومو، جيلي غوتابو، باللوم على «القوات الديمقراطية المتحالفة» في الهجمات التي أدت أيضاً إلى اختطاف النساء والأطفال في بنيالي تشابي في إقليم إيتوري. وأضاف أنه في البداية تم العثور على ثلاث جثث فقط صباح الأربعاء، لكن مع استمرار البحث في الغابات حيث تمت مطاردة الضحايا، وجدوا العشرات من القتلى. وقد تم إطلاق النار على العديد منهم، وقتل آخرون بالمناجل. وذكر أن عمليات القتل وقعت في منطقة لا وجود أمنياً فيها، بما في ذلك قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

مع العلم أنه منذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بشّ الجيش «عمليات واسعة النطاق» ضدّ مسلّحي «القوات الديمقراطية المتحالفة» في إقليم شمال كيفو المتاخم لإيتوري. ومنذ بدأ الجيش عملياته ضدّهم، بشّ مسلّحو المليشيا الذين يعيشون في الأدغال هجمات متواصلة على المدنيين في إيتوري. و«القوات الديمقراطية المتحالفة» هي مجرد واحدة من العديد من الجماعات المسلحة التي تقاتل من أجل السيطرة على أجزاء من شرق الكونغو الغني بالمعادن، والتي تشارك كثيراً في مذابح المدنيين لتعزيز قبضتها. وهذا الأسبوع هو الأحدث في سلسلة من الهجمات التي شنها أعضاء هذه القوات في الشهرين الماضيين في المنطقة. والمليشيا التي كانت في الأصل حركة تمرّد أوغندية، قتلت منذ شهر إبريل/ نيسان الماضي 890 شخصاً، وفقاً لمنظمة محليّة متخصصة بدأت بإحصاء الضحايا منذ ذلك التاريخ. مع العلم أنه في الآونة الأخيرة، أعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن هجمات نفذتها «القوات الديمقراطية المتحالفة»، على الرغم من أن العلاقة الدقيقة بينهما ليست واضحة تماماً. وسبق لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن أعلنت حالة التأهب القصوى، الأسبوع الماضي، على خلفية دخول مسلحي «كودیكو» (تعاونية تنمية الكونغو) إلى مدينة بونيا في شمال شرقي البلاد. ووفقاً للمتحدث باسم الجيش في إقليم إيتوري، جول نغونغو، فإن هناك مجموعتين من المسلحين في المدينة، يصل عدد أفراد كل منهما إلى حوالي 30 شخصاً. بعضهم يريد إلقاء السلاح وإعلان السلام، لذلك لديهم على رؤوسهم عصابات بيضاء. أما المجموعة الأخرى من المسلحين فتريد إطلاق سراح رفاقها في السلاح المعتقلين في السجن المركزي بالمدينة. وكانت المفوضة السامية لدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليه قد ذكرت في نهاية يناير/كانون الثاني الماضي في ختام زيارة إلى بونيا، أن بعض الهجمات التي حصلت في هذه المنطقة الغنية بالذهب والنفط «قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب».

«القوات الديمقراطية المتحالفة» ارتكبت المجزرتين

وسبق أن حذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من عودة العنف وتجدد التوترات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يمكن أن يؤدي إلى موجة أخرى من النزوح الجماعي في البلاد إذا لم يتحسن الوضع. مع العلم أنه فرّ أكثر من 24 ألف شخص من ثلاثة صراعات منفصلة تتعلق بالنزاع على الأراضي، واشتباكات على الموارد، ومواجهات بين مختلف الجماعات العرقية والسلطات والمليشيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام 2017، أدى العنف في منطقة كاساي إلى نزوح 1,4 مليون شخص داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجوء 35 ألفاً آخرين إلى أنغولا المجاورة.

وقد أفاد النازحون الجدد بوجود عمليات قتل واغتصاب وتعذيب ونهب وحرق للمنازل في الأسابيع الأخيرة. ووصل عشرات الأشخاص بعد إصابتهم بجروح، فيما هناك الكثير من الأطفال والنساء وكبار السن بين صفوف النازحين. ويعاني اللاجئون من مصاعب عدة، بعد أن طردت أنغولا آلاف الأشخاص في نهاية 2018 وأوائل 2019، في عمليات تستهدف الهجرة غير النظامية.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

شرق غرب

ترامب: أميركا لن تخضع لقوى الإرهاب

تعهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في ذكرى هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، باستمرار ملاحقة الإرهاب. وبعد أن اعتبر ترامب أن ضحايا هجمات سبتمبر سيلهمون الأميركيين في المستقبل، أكد أن «الولايات المتحدة لن تخضع لقوى الشر والإرهاب»، مضيفاً: «أمتنا ستدافع عن حريتها وتراعي قيمها الأخلاقية». وتابع: «استهدفنا كل من يهدد حياة الأميركيين مثل قاسم سليماني»، في إشارة إلى قائد «فيلق القدس» الإيراني الذي قتلته طائرة أميركية في بغداد.

(العربي الجديد)

لوكاشينكو في موسكو الأثنين

أكد المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف، أمس الجمعة، أن الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو (الصورة)، سيقوم الإثنين المقبل بزيارة إلى موسكو، لعقد محادثات مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في

أول زيارة خارجية له منذ اندلاع الاحتجاجات الرافضة لإعادة انتخابه للولاية السادسة قبل نحو شهر. وكان بيسكوف أشار سابقاً إلى أن الزيارة قد تتناول مختلف قضايا العلاقات الثنائية، بما فيها الشراكة الاقتصادية والديون والغاز.

(العربي الجديد)

فرنسا: «السترات الصفراء» إلى الشارع مجدداً

يعود ناشطو حركة «السترات الصفراء» إلى شوارع باريس ومدن فرنسية أخرى، اليوم السبت، لبدء سلسلة من التحركات والتظاهرات بعد استراحة خلال الصيف. وحظر قائد شرطة باريس ديديه لالمان، أمس الجمعة، «أي تجمع للأشخاص الذين يدّعون أنهم جزء من حركة السترات الصفراء في ضوء خطر إخلال بالنظام العام» في أجزاء عدة من العاصمة، كما منع تظاهرتين كان من المقرر أن تمرا عبر الشانزليزيه.

(فرانس برس)

ترامب: كيم عرض جثة عمه أمام مسؤولين

أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن جثة عم الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة)، مقطوعة الرأس، عرضت أمام كبار مسؤولي النظام ليستطيعوا رؤيتها، كما ورد في كتاب «غضب» للصحافي بوب وودورد. وأعدم جانغ سونغ ثيك في ديسمبر/كانون الأول 2013 بتهمة «خيانة الأمة». وقال ترامب لوودورد، الذي من المقرر أن يصدر كتابه الجديد في 15 سبتمبر/

أيلول الحالي، إن كيم «قتل عمه ووضع جثته على درج» مبنى رسمي.

(فرانس برس)

الصين تفرض قيوداً على الدبلوماسيين الأميركيين

أعلنت الصين، أمس الجمعة، فرض قيود على الدبلوماسيين الأميركيين المعتمدين لديها في البلاد، بما في ذلك في هونغ كونغ، باسم «المعاملة بالمثل»، بعد تدابير مماثلة اتخذتها الولايات المتحدة مطلع شهر سبتمبر/أيلول الحالي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان، إن التصرفات الأميركية انتهكت بشكل خطير القانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية.

(فرانس برس)

نتائج متواضعة خلال الأسبوع الأول

العمليات الأمنية في العراق

لا تزال نتائج العملية العسكرية التي أطلقتها القوات العراقية جنوب البلاد متواضعة، إن لناحية نوعية الأسلحة التي تمت مصادرتها أو عدد الذين تم توقيفهم

بغداد ـ **عادل النواب**

لا تخفي قوى سياسية عراقية مختلفة خيبة أملها من العمليات الأمنية التي تنفذها القوات العراقية جنوب البلاد، والتي تنهي اليوم السبت أسبوعها الأول، وتستهدف ما تطلق عليه حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي «السلاح المنفلت»، بسبب عدم تحقيق نتائج مهمة على مستوى السلاح الذي تمت مصادرته، عدداً ونوعاً، أو الذين تم إلقاء القبض عليهم. ولغاية الآن، لم يشرح أي مسؤول حكومي ما تعنيه بيانات الحكومة بشأن عبارة «السلاح المنفلت»، الذي تستهدفه في عملياتها. لكن الحديث بالعادة يستهدف الجماعات المسلحة التي تقف وراء إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المنطقة الخضراء ومطار بغداد ومصالح أميركية وأخرى تابعة للتحالف الدولي، إضافة إلى سلاح العشائر، الذي خلف خلال أقل من شهر أكثر من 30 قتيلاً وجريحاً في بغداد وجنوب البلاد، جراء الاشتباكات المستمرة بين العشائر لأسباب مختلفة، فضلاً عن تجار وسماسرة بيع السلاح.

وامتدت العمليات، بعد يومين من انطلاقها في البصرة، إلى محافظتي ميسان وذي قار المجاورتين، بمشاركة قوات الجيش والشرطة وجهاز مكافحة الإرهاب. وبحسب بيانات متفرقة للقوات العراقية، عبر قيادة العمليات المشتركة، فقد تم اعتقال نحو 70 مطلوباً للقضاء، أغلبهم بتهم ترويج المخدرات والسرقة والابتزاز، إضافة إلى مصادرة أسلحة خفيفة وذخائر بكميات بسيطة للغاية، لا تتناسب مع حجم مشكلة الجنوب، ولا حتى مع تشكيلات القوات المشاركة في العملية والتسويق الإعلامي الذي خصصته الحكومة لها.

ويقرّ مسؤول عراقي بارز في بغداد بما يسميه تواضع نتائج العملية الحالية، بسبب المخاوف من حصول صدام مسلح بين القوات العراقية والجهات المستهدفة بتحصيل السلاح منها، بشكل يفجر أزمة أمنية بالجنوب، قد تُستغل من خصوم الكاظمي السياسيين وغير السياسيين، مثل الفصائل المسلحة المدعومة من إيران. ويضيف، لـ«العربي الجديد»، أن الرسالة الأهم للعملية هي أن الحكومة موجودة، والدولة تفرض قوتها، بدليل أن دخول الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب أخفى كل أشكال المظاهر المسلحة التي كانت منتشرة في المناطق الجنوبية، سواء أكانت عشائرية أم فصائلية. ويمكن القول إن النتائج الأمنية للعملية بعد أسبوع ليست ذات أهمية، لكنها على المستويَين السياسي والمعنوي للفرد العراقي كانت كبيرة.

عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي عن دورته السابقة، والقيادي بالتيار الصدري، حاكم الزاملي، يعتبر أن أي عملية يتم الإعلان عنها قبل تنفيذها على الأرض لن تحقق نتائج، وستكون غير ناجحة، لأن المستهدفين فيها، من عشائر ومليشيات وعصابات جريمة منظمة، سيقومون بإخفاء السلاح والمطلوبين عن أنظار القوات الأمنية. ويضيف، لـ«العربي الجديد»، أن «الهدف من هذه العملية إيصال رسالة إعلامية بأن الحكومة قادرة على أن تتحرك وتقوم بواجباتها. هي رسالة أكثر مما هي عملية أمنية على الأرض»، معتبراً أنه من الأفضل إيقاف العملية، إذا كانت ستستمر هكذا، لأنها مضيعة للوقت وللأموال.

> مخاوف من صدام بين القوات العراقية والجهات المستهدفة

بدوره، يصف رئيس كتلة «بيارق الخير» في البرلمان محمد الخالدي، في حديث مع «العربي الجديد»، العملية بأنها «استعراضية أكثر مما هي واقعية، لأنها لم تحقق شيئاً، لا على مستوى الأهداف ولا النتائج». ويضيف: «على حكومة الكاظمي ملاحقة السلاحَين المتوسط والثقيل، وليس المسدس والبندقية. ومعروف أن السلاحَين الثقيل والمتوسط يتبعان لجماعات اللادولة التي تقود حرباً ضد الدولة. وبكل تأكيد هذه الجماعات معروفة لدى الحكومة العراقية، لكنها تخشى التصادم معها». ويعتبر أن «جهات سياسية متنفذة تدعم وتحمي جماعات اللادولة. ليست من مصلحة تلك الجهات تقوية الدولة العراقية، فهي تعتاش على هذا الوضع، حتى تحقق مكاسب وأهدافاً سياسية وانتخابية». وحول ذلك، يقول الخبير في الشأن الأمني العراقي محمد التميمي، لـ«العربي الجديد»، إن «العمليات الأمنية، الجارية حالياً، لم تستهدف حتى الآن ما يُعتبَر مشكلة العراق، بل إنها توجهت لمصادرة بنادق، بعضها للصيد، ومسدسات موجودة في منازل العراقيين، وتركت الصواريخ والقنابل ومدافع الهاون وغيرها، رغم أن الجهات التي تملكها وأماكن وجودها أيضاً معلومة». ويضيف: «الكاظمي حالياً لا يستطيع فتح جبهة مع أصحاب هذا السلاح من الفصائل المسلحة أو حتى العشائر، فهذا قد يدفع إلى مواجهات مسلحة، قد تُخرج الأمور عن السيطرة».

هدف العملية إيصال رسالة بأن الحكومة قادرة على التحرك (حيدر محمد علي/فرانس برس)

الحدث

شرق المتوسط: تركيا تنتقد أوروبا

استمر التوتر في شرق المتوسط، مع رفض تركيا، أمس الجمعة، البيان الختامي لقمة دول جنوب أوروبا «ميد 7» التي انعقدت مساء الخميس، في جزيرة كورسيكا الفرنسية. واعتبر رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب، أن «القرارات الصادرة عن القمة لا تحمل أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا»، مضيفاً «ننتظر من فرنسا الحليفة في حلف شمال الأطلسي، التخلي عن نفاقها والتحرك وفقاً للقوانين الدولية والقانون البحري». كما وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية، حامي أقصوي، العبارات الواردة في البيان بـ«المنحازة والمنفصمة عن الواقع، وتفتقر للسند القانوني». ودعا أقصوي اليونان إلى التخلي عن ادعاءاتها المتطرفة والمنافية للقانون الدولي بشأن مناطق الصلاحية البحرية. وأكد أنه من أجل خفض التوتر يتوجب على اليونان سحب سفنها العسكرية من محيط سفينة «أوروتش رئيس» التركية للتنقيب، ودعم مبادرة حلف شمال الأطلسي لفض النزاع، والتخلي عن تسليح جزر شرق إيجة بما فيها جزيرة ميس، وإنهاء ضغوطها المتزايدة في الآونة الأخيرة على الأقلية التركية في تراقيا الغربية.

وقبل القمة، اعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن «تركيا لم تعد شريكة في شرق المتوسط».

وشارك في القمة كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ومالطا والبرتغال واليونان وقبرص. وجاء في بيانها الختامي: «نجدد دعمنا الكامل لكل من اليونان وقبرص ضد الهجمات المتكررة على حقوق السيادة، وضد الإجراءات العدوانية التي تتخذها تركيا». وتابع البيان «ندعو دول المنطقة إلى احترام القانون الدولي، وقانون البحار الدولي، كما ندعو كافة الأطراف لحل المشاكل عبر الحوار والنقاش». ورحّبت القمة بجهود الوساطة التي تقوم بها ألمانيا، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، لاستئناف الحوار بين تركيا واليونان. ولفت البيان إلى أنه تمّت دعوة تركيا لقبول دعوة قبرص من أجل استئناف المباحثات بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية الحصرية، ونقل هذا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية.

واستطرد البيان «وفي حال عدم إحراز تركيا أي تقدم في مسار الحوار، وعدم إنهائها أنشطتها أحادية الأجانب، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لإعداد قائمة إجراءات تقييدية إضافية، وعرضها على جدول أعمال القمة الأوروبية المقررة في 24 و25 سبتمبر/أيلول الحالي».

من جهته، أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أنه سيزور قبرص اليوم السبت، سعياً للتوصل إلى حل سلمي ينهي التوتر المتزايد في منطقة المتوسط، في وقت دعا فيه تركيا إلى سحب قواتها. وسيجري بومبيو محادثات في قبرص بعد زيارة لقطر للمشاركة في إطلاق المحادثات التي طال انتظارها بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان». وأفاد بومبيو يوم الخميس، بأن زيارته لقبرص ستأتي استكمالاً لاتصالات أجراها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء اليوناني كرياكوس ميتسوتاكيس. وقال بومبيو للصحافيين من طائرته إنه «يجب حل النزاع بطريقة دبلوماسية وسلمية».

وأشار إلى دور ألمانيا في السعي لخفض التوتر، مبدياً أمله بأن يكون هناك حوار حقيقي وسحب العتاد العسكري ليكون من الممكن عقد هذه المحادثات». وسبق أن نشرت تركيا التي تبحث عن احتياطات الغاز والنفط في مياه تطالب بها اليونان، العضو في حلف شمال الأطلسي، سفينة استكشافية الشهر الماضي مدعومة بفرقاطات عسكرية. وردت اليونان بإجراء تدريبات عسكرية بحرية. وتأتي زيارة بومبيو بعد وقت قصير على رفع الولايات المتحدة الحظر المفروض منذ عقود على قبرص، ما أثار حفيظة تركيا. وهدفت الخطوة إلى جلب الاستقرار إلى الجزيرة المقسومة لكن منتقديها أشاروا إلى أن تأثيرها كان عكسياً ودفع قبرص إلى التعاون مع دول أخرى على غرار روسيا.

(الأناضول، فرانس برس)

> مباحثات عسكرية

اعلنت وزارة الدفاع التركية، مساء الخميس، أن مسؤولين اتراكا ويونانيين اجتمعوا في مقر حلف شمال الاطلسي لإجراء محادثات تهدف إلى منع المزيد من التصعيد العسكري في شرق المتوسط. وذكرت وزارة الدفاع التركية أنه «تم تبادل الأفكار أثناء الاجتماع لمنع اي تداخل محتمل للقوات». وتستهدف المحادثات التي كان الامين العام للحلف ينس ستولتنبرغ أعلن عنها الأسبوع الماضي، منع اي تصعيد للأحداث.

الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء اليوناني (فرانس برس)

متابعة

تنقل الكاظمي بين اربيل والسليمانية (صافين حامد/فرانس برس)

تفاهمات بين بغداد وأربيل

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أعادت اللقاءات التي أجراها رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي في إقليم كردستان العراق الثقة بين بغداد وأربيل، حيث تم التفاهم على عودة التعاون العسكري بين الجيش العراقي والبشمركة الكردية لملاحقة فلول تنظيم «داعش».

وتنقل الكاظمي، خلال اليومين الماضيين، بين أربيل والسليمانية، حيث تمثل الأولى مركز نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني، والثانية مركز نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني، وهما الحزبان الأبرز في إقليم كردستان.

وذكر بيان لمكتب الكاظمي أن الأخير التقى، أمس، رئيس الإقليم نيجيرفان البارزاني. وأوضح أنه «جرى طرح الملفات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والتأكيد المشترك على أهمية توحيد الصفوف والمواقف في مواجهة التحديات الراهنة». وأشار إلى أن «اللقاء شهد توافقاً مشتركاً وتأكيداً على أهمية اعتماد الحوار المتبادل والدستور كخيمة جامعة لحل كل الملفات، والوصول بها إلى أفضل صورة تخدم الشعب العراقي بجميع مكوناته». وأضاف «كما تم تأكيد استمرار التنسيق الأمني ضمن القوات المسلحة لمنع فلول داعش الإرهابي من النفاذ بأي صورة، وبما يؤمّن الاستقرار وعودة النازحين الكاملة، وإجراء عملية انتخابية ناجحة تكون المعبّر الحقيقي عن إرادة العراقيين واختياراتهم الديمقراطية». كما زار الكاظمي الرئيس العراقي برهم صالح في السليمانية.

وقال مسؤول في الحكومة العراقية، لـ«العربي الجديد»، إن «الاجتماعات التي أجراها الكاظمي حتى الآن مع المسؤولين الأكراد أفضت إلى تفاهمات بشأن استمرار دفع بغداد مرتبات موظفي الإقليم، وإبعادها عن الخلافات السياسية، وأن يسلم الإقليم واردات النفط والمنافذ الحدودية في كردستان إلى الحكومة الاتحادية». وأضاف «تم التفاهم أيضاً بشأن عودة التعاون العسكري بين الجيش العراقي والبشمركة، لملاحقة بقايا داعش». وأشار إلى أن «الزيارة أعادت أجواء الثقة بين بغداد وأربيل، وهي بداية لتفاهمات ستنعكس على الملفات العالقة».

من جهته، أبدى المتحدث باسم حكومة الإقليم جوتيار عادل، في تصريح، تفاؤلاً بنتائج زيارة الكاظمي، وقال إن «الزيارة تأتي في وقت مناسب ومهم، إذ إن الطرفين يتفاوضان حالياً بشأن الملفات العالقة». وأكد «حرص الإقليم على إيجاد حلول للقضايا العالقة»، مشيراً إلى أن «الزيارة تحصل للمرة الأولى، لكونها تبحث في الملفات العالقة، وخصوصاً أن الكاظمي زار دهوك والسليمانية ومناطق أخرى من الإقليم». وأوضح أن «القيادات الكردية بحثت مع الكاظمي ملف الموازنة، والمناطق المتنازع عليها، وملف البشمركة وغيرها، وقد حصل تقدم في ملف المفاوضات، لكن الطريق ما زال طويلاً»، معرباً عن تفاؤله بـ«التوصل الى مشتركات وتفاهمات».

وعلى مدى أربعة أشهر مضت من عمر حكومة الكاظمي، أجرت بغداد وأربيل سلسلة حوارات بشأن تلك الملفات وهي عالقة منذ أيام الحكومات السابقة، وتتعلق بعودة البشمركة إلى المناطق المتنازع عليها، وملف تصدير نفط الإقليم، وحصة كردستان من الموازنة الاتحادية، ومرتبات موظفيها، إلا أن أغلب تلك الملفات لم تجد طريقها نحو الحل.